

سياسة العراق تجاه القضية الكردية (١٩٦٨ - ١٩٧٩) دراسة تاريخية في العلاقات والمواقف

أ.م.د. عماد عبدالعزيز يوسف

أمين غانم محمد

قسم التاريخ - كلية التربية الأساسية - جامعة الموصل / جمهورية العراق

الملخص:

منذ بدايات القرن العشرين وبالتحديد تشكيل الدولة العراقية في ٢٣ اب ١٩٢١، أخذت القضية الكردية تتصاعد وتيرتها وتأثيراتها، حتى أصبحت تتصدر المشكلة الاولى التي كانت تطرح على جدول اعمال ومحاضر الحكومات العراقية المتعاقبة، إذ شكلت هذه القضية بمثابة سكين الخاصرة لها، فكلما جاء نظام عراقي جديد أو حكومة جديدة وأعلنت عن سياستها الداخلية والخارجية، كان عليها حل القضية الكردية حلا عادلا، إلا وتراجعت عن تنفيذ قراراتها ووعودها للشعب الكردي، ونظرت اليها بمنظور العامل المعوق لها، وهذا ما يدل على تميز القضية الكردية وتشعب مساراتها اذا ما قورن قياسا الى مثيلاتها في دول جوار العراق التي تضم أراضيها جزءاً من الشعب الكردي المناضل .

ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة لتتبع وإستقصاء الأحداث المتعلقة بالعراق والحركة الكردية في الفترة المحددة من هذه الدراسة، انطلاقاً من تحليل هذه الاحداث وأسبابها والعوامل المؤثرة فيها، وصولاً الى تحليل مآلاتها ونتائجها وانعكاساتها على المسألة الكردية والدولة العراقية . لذا فأختير عام ١٩٦٨ كبداية للدراسة البحثية، وهو العام الذي حدث فيه انقلاب ١٧ تموز، ونجاح حزب البعث العربي الاشتراكي في أستلام السلطة، أما العام ١٩٧٩، فقد شهد تنحي الرئيس أحمد حسن البكر عن حكم العراق في السادس عشر من تموز، وتولي صدام حسين رئاسة الجمهورية العراقية، بعد أعفاء البكر من جميع مناصبه وفرض الإقامة الجبرية عليه في منزله .

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى مناقشة عدة فرضيات تحاول ايجاد الحلول لها وهي تبين القضية الكردية خلال فترة حزب البعث العربي الاشتراكي خلال عشرة سنوات من تسلمه السلطة ١٩٦٨ وحتى نهاية حكم أحمد حسن البكر .

أسئلة الدراسة: تحاول الدراسة الاجابة على امكانية اعتماد النتائج المترتبة من خلال الاعتماد على المصادر المتنوعة في هذا الموضوع .

منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لموضوع الدراسة وفيه يتم التركيز على المعلومات التاريخية وتحليلها وفق معطيات علمية تهدف الى توضيح أهمية المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها في دراسة هذا الموضوع .

مصادر الدراسة: أعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر المتنوعة من كتب وبحوث ومجلات أكاديمية وعلمية ورسائل وأطاريح ذات العلاقة بالموضوع .

الكلمات الدالة: الكرد، الحزب، مواقف، علاقات.

المقدمة:

تنبع أهمية هذا الموضوع من إلقاءه الضوء على جوانب تاريخية عديدة في سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة منذ تأسيس دولته المدنية عام ١٩٢١، وحتى الآن، والتي حاولت مختلف الحكومات حلها أو تحجيم أثرها. وقد اتخذت تلك المحاولات طرقاً وأساليب مختلفة منها ما هو سلمي، ومنها ما فضلت الخيار العسكري كلها. ولكون الحكومة العراقية المدنية كانت تريد بناء مؤسسات الدولة وأن لا تسمح للقوميات والأثنيات الأخرى بعرقلة هذا البناء لذلك فقد اصطدمت بالحقوق الكردية وتعهداتها التي ألزمت نفسها بها مما أدى إلى حدوث نوع من الثوابت والمتغيرات في سياسة العراق تجاه الكرد؛ ولا سيما أن كل نظام سياسي عراقي، سواء كان العهد الملكي أو الجمهوري، كان يطمح ويعمل على تأسيس شراكة في الحكم والاعتراف بحقوق الشعب الكردي القومية والثقافية في إطار الدولة العراقية الموحدة، آخذين بنظر الاعتبار أيضاً وجود العامل الدولي، وبعض دول الجوار التي شكلت عبئاً ثقيلاً على كاهل الدولة العراقية منذ تشكيلها ولحد الآن. إذ تبين أن كل الحلول التي طرحتها الأنظمة العراقية للتعامل مع المسألة الكردية، لم يحالفها الوصول إلى نجاح دائم، وهذا ما يتضح لنا أن السبب في ذلك هو ضعف السياسة الخارجية العراقية التي عجزت في مواجهة وإيقاف التداخلات الخارجية من تحديد وتوضيح سياستها تجاه الكرد. وهكذا فإنه على أي نظام عراقي جديد عليه ان يدرك هذه الحقيقة، وهي أن أي محاولة منه لتفهم المسألة الكردية في إطار الدولة العراقية، دون الانتباه للعامل الدولي وكيفية التعامل معه سيكون مصيره الاخفاق والفشل.

قسم البحث إلى تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، تناول التمهيد لمحة تاريخية موجزة عن أوضاع كرد العراق في ظل الانتداب البريطاني، ومن ثم تشكيل المملكة العراقية عام ١٩٢١ وما

رافقتها من أحداث وتطورات سياسية ومواقف تجاه الكرد ووصولاً إلى قيام النظام الجمهوري في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٦٨، وهي الفترة التي شهدت نضوج الفكر السياسي للكرد وقيامهم للمطالبة بالحكم الذاتي من خلال أحداث واتفاقيات سياسية عديدة. أما بالنسبة للمبحث الأول، فقد تطرق إلى سياسة العراق تجاه الكرد للفترة من (١٩٦٨ - ١٩٧٠)، أما المبحث الثاني فجاد تحت عنوان سياسة العراق تجاه الكرد (١٩٧٠ - ١٩٧٤)، في حين تناول المبحث الثالث سياسة العراق تجاه الكرد خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٧٩)، فيما ضمت الخاتمة أهم النتائج التي خرج بها البحث.

التمهيد:

غيرت نهاية الحرب العالمية الأولى وما أعقبها من إنبهار الدولة العثمانية، ومن توجه دفة السياسة البريطانية تجاه العراق، إذ وقع العراق ولغاية عام ١٩٢٠/١٠/٤ لحكم عسكري بريطاني مباشر، استمر لحين مباشرة بريطانيا التكليف الأمعببالانتداب على العراق تطبيقاً لقرار مجلس الحلفاء الصادر في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ (ادموندز، ١٩٧١، ص ٣٢).

وبعد تشكيل المملكة العراقية في ٢٣ آب ١٩٢١ وإعلان الأمير فيصل بن الشريف حسين ملكاً على العراق (عبد اللطيف، ١٩٩١، ص ١٠ وما بعدها)، كان لدى الملك كل النوايا والدوافع الطيبة لخدمة العراق وتحقيق استقلاله الوطني، وقد استطاع فعلاً بعد عشر سنوات من حكمه أن يتقدم بالعراق أشواطاً إلى الأمام ويعلن استقلاله -بعد مرور العراق بمرحلة الوصاية - ويصبح عضواً في عصبة الأمم عام ١٩٣٢ كدولة مستقلة (العيثاوي، ٢٠١٠، صفحة ٨٩).

وخلال هذا العهد الملكي في العراق (١٩٢١ - ١٩٥٨)، رسمت مجموعة من الاتفاقيات والاحداث الدولية كانت لها أبعاد وملامح مؤثرة في شكله العراقية والوجود الكردي في الدولة العراقية والتي من أبرزها: معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ التي عقدت في ١٠ آب ١٩٢٠ بين السلطان العثماني ودول الحلفاء المنتصرة في الحرب العالمية الأولى. قد إنتعشت الطموحات الكردية عند توقيع هذه المعاهدة، ولاسيما من خلال بنودها (٦٢، ٦٣، ٦٤) التي نصت على حق الأكراد في إنشاء دولة كردية في منطقة كردستان تركيا تنفتح بالحكم الذاتي أولاً ثم الاستقلال. إلا أن رفض تركيا لهذه المعاهدة ورغبة بريطانيا في وضع العراق بأكمله تحت الانتداب، وأطماعها في الاحتياط النفطي في ولاية الموصل، أبقيا هذه المعاهدة حبراً على ورق (ابو بكر، ٢٠٠٢، ص ٩٧).

وقد أعقب توقيع معاهدة سيفر، افتتاح مؤتمر لوزان للسلام بين دول الحلفاء وبين تركيا في ١٩٢٢/٨/٢١ وفق مرحلتين انتهت بالتوقيع على معاهدة الصلح سميت بمعاهدة لوزان في ١٩٢٣/٩/٢٤، والتي اتفق فيها على الحدود النهائية لتركيا ولم يرد فيها شيئاً عن المسألة

الكردية؛ إذ تم تقسيم منطقة كردستان بين تركيا وإيران والعراق مع بعض التدخلات في كل من أذربيجان وسوريا (الدره، ١٩٨٧، ص ١٦٠). ويتوقع هذه المعاهدة، قضت على الآمال الكردية في قيام دولة قومية لهم، وبخاصة بعد أن تنكر مصطفى أتاتورك لوعوده وتطميناته، وأخذ يمارس الصهر النصري تجاه الكرد، إلى جانب القائها أيضاً لجميع ما ورد في معاهدة سيفر من نصوص تتعلق بالمطالب الكردية (سمو، ٢٠٠٥، ص ٩٤).

كانت هذه الأمور وما رافقها من إجحاف بحق القومية الكردية - في ظل هذه المعاهدات الأنفة الذكر - قد دفعت الأكراد إلى القيام بحركات ثورية تطالب بحقوقهم في الحكم الذاتي، إذ ظهرت ثورة محمود البرزنجي (١٨٧٨ - ١٩٥٦) في العشرينات كرد فعل على سياسات الانتداب البريطاني بمنح الأكراد حكماً ذاتياً محدداً، فأعلن نفسه حاكماً على كردستان (بوا، ٢٠٠١، ص ٢٠٤)، إلا أن هذه الدولة لم يكتب لها البقاء طويلاً، إذ تنصت بريطانيا على الاعتراف بها، وقيامها بحملة عسكرية ضدها بعد قصفها من قبل القوات الجوية البريطانية، لتنتهي بذلك هذه الحكومة الكردية، وعودة كردستان إلى دائرة نفوذها (سعدالله، ٢٠٠٣، ص ٨٥). وبعد فشل هذه الثورة، ظهرت ثورة أخرى على يد الشيخ أحمد البارزاني (١٨٩٦ - ١٩٦٩) في عام ١٩٢٧، ولا سيما بعد أن بدأت الحكومة العراقية تتعاون بشكل وثيق مع الانتداب البريطاني من أجل مد نفوذ الدولة وإدارتها المحلية إلى مختلف أرجاء البلاد، ومنها منطقة بارزان وتضييق الخناق على نفوذ الشيخ أحمد وتشديد قبضة الدولة المركزية على التنوعات الأثنية والدينية في كردستان العراق (إسماعيل، ٢٠١٩، ص ٤٧٦؛ شورش، ٢٠٠١، ص ٥٠). في حين يرى أحد الباحثين في صدد هذه الثورة وذكر أن العامل المباشر لاندلاع هذه انتفاضة ١٩٢٧ - إضافة إلى العامل القومي - هو قيام سلطات الانتداب البريطانية بتنفيذ مشروع توطين الاثوريين في منطقة برادوست شمال شرق منطقة بارزان؛ ولهذا فكان الشيخ أحمد يهدف من ثورته هذه استئناف النضال القومي الكردي الذي توقف في كردستان الجنوبية بعد اضطراب الشيخ محمود في عام ١٩٢٧ إلى النزوح عند الحدود الإيرانية نتيجة الشروط التي فرضها البريطانيون والمملكة العراقية عليه آنذاك (بال، ١٩٩٨، ص ٣٦).

وأبتدأ من عام ١٩٣٠، وهو العالم الذي شهد توقيع المعاهدة البريطانية - العراقية في ١٩٣٠/٦/٣٠، بدأت مرحلة أخرى من مراحل السياسة البريطانية تجاه الأكراد، وفي الوقت نفسه، كانت الدولة العراقية تشعر أن يوم استقلالها من الانتداب البريطاني في عتبة الأمم بات قريباً، لذا كانت تخشى أن تتأثر طبيعة هذا الاستقلال في حال استمرار الكرد في المطالبة بحقوقهم، ولا سيما أن البريطانيين كانوا يعملون على تضمين ورقة الاستقلال العراقي بتخصيص فقرات

تنص على ضمان حقوق الكرد الثقافية ضمن الدولة العراقية من دون الإشارة إلى حقوقهم السياسية (الهاشمي، ١٩٨٧، ص ١٠).

كانت القيادات الكردية مستمرة في طموحاتها ورؤيتها لخط الحدود الإدارية الداخلية لمشروع الوحدة الإدارية والمنطقة الكردية في كردستان العراق عندما تقدم ستة من أعضاء مجلس النواب العراقي بعريضة إلى رئيس الوزراء العراقي في ٨ شباط ١٩٢٩ يشكون فيها الحكومة كونها لا تسير على توصيات عصابة الأمم طالبوا فيها تأليف وحدة إدارية كردية تشمل ألوية كركوك والسليمانية وأربيل ولواء رابع يتألف من الأقضية الكردية في لواء الموصل، ويدير هذه الوحدة مفتش كردي عام يكون حلقة وصل بين هذه الوحدة والحكومة المركزية في بغداد، إلا أن رد المندوب السامي البريطاني بالاتفاق مع الحكومة العراقية كان رفضاً للمطالب، كونها تساعد على الميول الانفصالية في المنطقة (علي، ٢٠٠٨، ص ٥٨٦).

وفي الوقت الذي كانت الحكومة العراقية تتقرب نهاية الانتداب البريطاني في العام التالي أخذت على عاتقها بسط نفوذها الكامل على كل أرجاء المملكة العراقية بما فيها كردستان، إذ كانت معظم القبائل تدر شؤونها بأشراف شيوخها أو زعمائها الدينيين في الوقت الذي تركت فيه بريطانيا أمور هذه القبائل، ولم تتخذ أي إجراء أمام اقناع هذه القبائل عن دفع الضرائب، أما الحكومة العراقية، فقد بدأت بتقوية سلطاتها خاصة بعد عقد المعاهدة السابقة بين تلك القبائل وكانت ترى حتمية الصدام معها (عيسى، ١٩٩٢، ص ١٥٦).

وبعد أحداث السليمانية يوم ٦ أيلول ١٩٣٠، نقض الشيخ محمود البرزنجي الصلح مع الحكومة العراقية، وبدأ بقتال القوات العراقية، وبعد عريضة إلى المندوب السامي في بغداد، يطلب فيها الحكومة العراقية بترك جميع منطقة كردستان من زاخو إلى خانقين، وأن تقوم حكومة كردية مستقلة تحت الانتداب البريطاني، إلا أن القوات العسكرية العراقية، وبمساعدة القوات البريطانية تمكنت من إعادة الهدوء إلى المنطقة ونفي الشيخ محمود إلى مدينة السماوة (لونكريك، ١٩٨٨، ص ٣٧٦).

وبعد فشل ثورة ١٩٣٠، قاد البارزاني نفسه ثورة أخرى في تموز ١٩٣١، في مدينة عقرة ضد البريطانيين وشارك في قتل الحاكم السياسي البريطاني الكابتن سكورت، ثم ثار ثانية في عام ١٩٣٣ إلا أنه فشل ونفي على أثرها إلى كركوك ثم إلى السليمانية، وبقي فيها حتى عام ١٩٤٥ (خصباك، ١٩٥٩، ٢٢). وقد تبع هذه الثورات أيضاً، ثورة أخرى عام ١٩٣٥ قام بها القائد العسكري خليل خوشوي أحد أتباع الشيخ أحمد البارزاني، انتفاضة مسلحة ضد الحكومة العراقية، وعلى الرغم من أن السلطات الحكومية لجأت كعادتها إلى خيار العنف واتخاذ الاجراءات الواسعة

لقمعها وانهاؤها، إلا أنها استمرت نحو عامين، واستطاعت ان تلحق خسائر ملحوظة بالقوات العراقية قبل أن تنهي هذه الثورة وتمكن القوات العراقية من قتل خليل خوشري وزوجته وعدد من مقاتليه في آذار ١٩٣٦ (عارف، ١٩٩٩، ص ١٣٦).

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) وما تبعها من ازمات سياسية واقتصادية وفكرية وإعادة احتلال العراق للمرة الثانية من قبل البريطانيين بعد أحداث مايس ١٩٤١ (الجبوري، ٢٠٠٠، ص ١٨)، فقد ألقت بظلالها وتأثيرها على أكراد العراق، ولا سيما بعد تشديد الحكومة العراقية من اجراءاتها في تطبيق الخناق على الوطنيين، فكان من الصعوبة بأن يمارس الأكراد نشاطاً سياسياً علنياً (الحسني، ١٩٨٨، ص ١٣١)، وهذا من الطبيعي أن يولد الشعور بالحرمان والاضطهاد، فضلاً عن الممارسات التي تقوم بها الحكومة تجاه الكرد إلى تنامي دور المثقفين الكرد وازدياد الوعي القومي لهم، مما أدى إلى ظهور تيارات فكرية متعددة والذين أصبحوا يلعبون دوراً بارزاً في الحركة التحررية الكردية، ومن أهم تلك التنظيمات السياسية: حزب هيو - الأول، ونادي الارتقاء الكوردي، وجمعية انبعاث الكورد (ذ.ك) - فرع السلمانية، والفرع الكوردي للحزب الشيوعي العراقي، والحزب الشيوعي لكوردستان - العراق (كريم، ٢٠٠٩، ص ١٣١ - ١٦١).

وبهذا يمكننا القول، أن الظروف السياسية التي أوجدتها الحرب العالمية الثانية بأحداثها العاصفة، قد هيأت أجواء ملائمة لتحرك الأكراد، فألى جانب النشاط والتنظيم السياسي الكوردي من أحزاب وجمعيات، فقد كان لانفضاض مايس ١٩٤١ وما رافقتها من أحداث لها الدور الكبير والفعال في نضج الأفكار، والبحث عن مخرج للمسألة الكردية من قبل المثقفين والوطنيين الكورد، ومن مقدمة هؤلاء ومن مقدمة هؤلاء بروز دور ونضال الملا مصطفى البارزاني، ففي عام ١٩٤٣ قاد الملا البارزاني حركة مسلحة ضد الحكومة، وما يعرف بالحركة البارزانية الثانية (١٩٤٣ - ١٩٤٥)، وقد كانت مطالب البارزاني مع الحكومة العراقية وبالتحديد عام ١٩٤٤ هي تشكيل ولاية كردية أو كردستان تمتد حدودها الإدارية لتشمل ألوية كركوك والسليمانية وأربيل وأقضية الموصل الكردية وهي: زاخو ودهوك وعقرة والشيخان وسنجار وقضائي خانقين ومندلي من لواء دياالى (الحسني، ١٩٨٨، ص ٢٩٠؛ علي، ٢٠٠٨، ص ٦٧٦؛ سعد الله، ٢٠٠٣، ص ٨٩).

وبعد فشل المفاوضات بين الجانبين، قرر البارزاني الانسحاب إلى كردستان ايران، وبعد فترة من سقوط جمهورية مهاباد الكوردية التي أعلنها الأكراد عام ١٩٤٦ في كردستان ايران، اتجه البارزاني إلى الاتحاد السوفيتي كلاجئ هناك، وبقي هناك مع مئات من جنوده حتى عام ١٩٥٨ (يزدين، ٢٠٠٣، ص ٩ - ١٠؛ سعد الله، ٢٠٠٣، ص ٨٩).

ونلاحظ مما تقدم أنه ومنذ تأسيس المملكة العراقية عام ١٩٢١، وقيام الحركات الكردية بالعديد من الحقوق لها طوال العهد الملكي، لم يلتمس الأكراد أي من الحقوق التي طالما سعوا إلى تحقق مساعيهم القومية بعد أن تبذرت الوعود التي قدمتها المملكة العراقية وسلطات الانتداب البريطانية لهم، وفي هذا الشأن يعلق الدكتور سعد ناجي على طبيعة هذه الحركات والمطالبات الكردية العديدة في قوله: ((... كانت جميع الحركات الكردية توصف من قبل السلطة المركزية، أما الانفصالية أو العشائرية. كانت أي محاولة لتحقيق اللا مركزية تعد زعزعة للكيان الهش للدولة الجديدة، ... ومن هنا فإن ادعاءات الحركة القومية الكردية بأن حركتها كانت معادية للاستعمار وبالتالي جزءاً من الحركة الوطنية العراقية فشلت في اجتذاب دعم عربي واسع. ومع ذلك ففي ظل الملكية لم يكن الأكراد بحاجة إلى تبرير أعمالهم، إذ أن تمردهم على نظام فاسد موال للبريطانيين كان تبريراً كافياً بحد ذاته)) (جواد، ١٩٩٠، ص ١٧٩).

وعلى أثر قيام النظام الجمهوري في العراق في ١٤ تموز عام ١٩٥٨، وسقوط النظام الملكي، بدأ عهد جديد في السياسة العراقية في مجال تطلعاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعراقيين جميعاً بما فيهم الأكراد، إذ فتحت للأكراد آفاق جديدة من الحرية والتسامح على أثر قيام النظام الجمهوري، ولاسيما في شهوره الأولى، عندما أعلن عن الدستور المؤقت رسمياً في ٢٧ تموز ١٩٥٨ على الشعب العراقي حيث اعترف فيه بأن العرب والأكراد شركاء في وطنهم العراق. إذ جاء في نص المادة الثالثة منه على الوجه الآتي: ((يقوم الكيان العراقي على اساس التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقر الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية)) (عبد اللطيف، ٢٠١٠، ص ١٢- ١٣)، وقد تبع إعلان عبد الكريم قاسم (١٩١٤- ١٩٦٣) الدستور المؤقت، إصدار عضو عن العراقيين الأكراد المنفيين في الاتحاد السوفيتي ومنهم الملا مصطفى البارزاني الذي عاد إلى العراق في ٦ تشرين الاول ١٩٥٨ وتلقى الترحيب الرسمي والدعم المالي من الحكومة العراقية الجديدة (خدوري، ١٩٧٤، ص ٢٣٧؛ الزبيدي، ١٩٨١، ص ٢٥٠- ٢٥١).

وفي غضون ذلك، اعتقدت الحكومة العراقية آنذاك، ان الحرية التي اعطيت إلى الأكراد والانجازات التي حصولاً عليها كانت كافية لتطمينهم ضمن دولة واحدة، إلا أن الصورة قد اتضحت فيما بعد، حينما أدركت الحكومة العراقية، ان الحركة القومية الكردية المتمثلة بالحزب الديمقراطي الكردستاني تطالب بالحكم الذاتي كأساس لحل جميع مشاكلهم، ومن هنا بدأ الخلاف من جديد بين الحكومة المركزية والأكراد، ولاسيما أن توقعات النظام

الجمهوري الأول في العراق، لم يكن في محله فيما يخص الجبهة الداخلية التي كان من المفترض أن تكون قد انتظمت وأصبحت حاسمة للإنطلاق خارجياً لم تكن كذلك إذ استخدمتها الدول الإقليمية والعالمية كورقة ضغط على الزعيم عبد الكريم قاسم، أجبرته من خلالها على التراجع والتقهقر عن سياساته الخارجية التي أضرت بمصالح دول عديدة (نورس، ١٩٩٠، ص ٦٩-٧٠؛ الخلفاوي، ٢٠٠٨، ص ٥٢)، ولا سيما تركيا وإيران، والولايات المتحدة وبريطانيا، لذلك كان استخدام الورقة الكردية خيراً وسيلة أجبرت الزعيم عبد الكريم قاسم على الانكفاء داخلياً ودخوله في أيلول عام ١٩٦١ في حرب استنزاف ولم تنته، إلا بنهايته في انقلاب ٨ شباط عام ١٩٦٣ (الركاب، ٢٠١٧، ص ٤٤-٤٥).

وبعد الاطاحة بنظام عبد الكريم قاسم أثر انقلاب نفذه حزب البعث بقيادة أحد الضباط وهو أحمد حسن البكر (١٩١٤- ١٩٨٣)، اعترفت الحكومة الجديدة في ١٠ آذار ١٩٦٣ بالحقوق القومية للشعب وطرقت للمناقشة نظام جديد للإدارة يقوم على أساس اللامركزية الإدارية وتقسّم العراق إلى ستة محافظات تكون إحداها كردية في كردستان تسمى محافظة السليمانية، وتتألف من أُلوية: أربيل والسليمانية ودهوك ومناطق من لوائي الموصل وكركوك والتي تسكنها أكثرية كردية (العاني والحربي، ٢٠٠٥؛ الجادري، ٢٠١٧، ص ٢٠).

وبهذا فقد حاولت الحكومة العراقية في عهد الرئيس عبدالسلام عارف (١٩٢١- ١٩٦٦)، أن تحاور الأكراد وتصل معهم إلى نتيجة، ففي العاشر من شباط ١٩٦٣ رحب الحزب الديمقراطي الكوردستاني رسمياً بالانقلاب وسعى إلى وقف لاطلاق النار واطلاق سراح أسرى الحرب وطلب تعويض الجرحى ومعاينة المسؤولين عند تعذيب الأكراد والتصريح رسمياً بالحكم الذاتي، وقد أكدت الحكومة الجديدة أيضاً على الوحدة الوطنية وحل القضية الكوردية، حيث أشارت في بيانها الأول ان الحكومة ستعمل على اطلاق الحريات الديمقراطية وتعزيز مبدأ سيادة القانون وتحقيق وحدة الشعب الوطنية بما يتطلب لها من تعزيز الأخوة العربية الكوردية بما يضمن مصالحهما ويقوي نضالها المشترك ضد الاستعمار (العامري، ٢٠٠٨، ص ١٩١).

وبعد فشل المفاوضات بين الأكراد والحكومة العراقية في بداية حكم الرئيس عبدالسلام عارف وتجدد العمليات القتالية بين الطرفين، والذي استمر لأشهر عديدة حتى وقع حادث مقتل الرئيس العراقي عبدالسلام عارف جراء سقوط طائرته المروحية في البصرة في ١٣ نيسان عام ١٩٦٦، فتولى الرئاسة من بعده شقيقة الفريق عبدالرحمن عارف (١٩١٦- ٢٠٠٧) بموافقة الجيش وأركان النظام، وفي عهده تولى الدكتور عبدالرحمن البزاز رئاسة الحكومة فوضعت أمامه مسؤولية إيجاد حل للقضية الكردية بالطرق السلمية، فدخل بمفاوضات مع الأكراد أسفرت في

النهاية عما عرف ببيان الدكتور عبدالرحمن البزاز الذي تضمن، مكاسب ثقافية وسياسية للأكراد هادفاً بذلك في محاولة منه لإيجاد حل للقضية الكردية في الإطار الوطني العراقي، لكن هذا الأمر لم يرق للعسكريين في الحكومة العراقية (الزهيري، ٢٠١٢، ص ٦٦-٦٧). وبذلك نرى فشل كل الحلول السياسية للقضية الكردية طوال مدة العهد العارفي، على اعتبار ان العسكر قدموا عليها الحلول العسكرية، وأستمر هذا التدهور حتى حدث التغيير السياسي في إنقلاب ١٧ تموز عام ١٩٦٨ وتسلم البعث للسلطة أو بما يعرف بالجمهورية العراقية الرابعة.

المبحث الأول: السياسة العراقية تجاه الأكراد (١٩٦٨ - ١٩٧٠):

بعد التغيير السياسي ونجاح البعث في إستلام السلطة في السابع عشر من تموز ١٩٦٨ في العراق (احمد، ٢٠١٤، ص ٢٢٢)، تقرر أن يكون الزعيم أحمد حسن البكر (١٩١٤ - ١٩٨٣) رئيساً للبلاد مدعوماً بمجلس وطني لقيادة الثورة، مؤلف من قادة في حزب البعث وعدد من العسكريين البعثيين وغير البعثيين، وفي ١٨ تموز تم الإعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة، وجاء في البيان الأول للحكومة العراقية للتأكيد على الوضع في الشمال وحل القضية الكردية بروح طابع الاستقرار والرفاه وصيانة الوحدة الوطنية والتأكيد على إقامة مجتمع تسوده المحبة والأخوة والتحالف الوطني (العاني، ١٩٧٧، ص ٩٣٠).

باشرت الحكومة العراقية، بعد الإطاحة بحكومة عبدالرزاق النايف (١٩٣٤ - ١٩٧٨) وابراهيم الداود (١٩٣٢ - ٩) في الثلاثين من تموز ١٩٦٨، على اعتبار انهما كانا من الدخلاء على خطة الانقلاب وعلى البعث، ليتولى أحمد حسن البكر المسؤولية تماماً، ويقف من خلفه شاب طموح سرعان ما تولى منصب الرفيع في قيادة الحزب، وليكون الرجل الثاني في البلاد هو صدام حسين ((١٩٣٧ - ٢٠٠٦)) الذي أصبح نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة (العساف، ٢٠١٠، ص ٣٨)، وقد تم التأكيد على الدستور المؤقت والذي صدر بعد تموز ١٩٦٨ على حقوق الأكراد، إذ نصت المادة الحادية والعشرون منها على: ((العراقيون متساوون في الحقوق والواجبات وفق القانون لا تميز بينهم بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين ويتعاونون في الحفاظ على كيان الوطن بمن فيهم العرب والأكراد، ويقر الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية)) (غريب، ١٩٧٩، ص ٩٦).

وعلى الرغم من صدور هذا الدستور العراقي المؤقت عام ١٩٦٨، إلا أنه لم يلقى محل ترحيب وثقة من قبل الملا مصطفى البارزاني (١٩٠٣ - ١٩٧٩)، وعلى الرغم من ذلك، إلا أن الملا البارزاني لم يقطع صلاته الكاملة مع الحكومة، وعندما حاولت حكومة حزب البعث إجراء مفاوضات مع الملا، والذي اشترط بدوره على حزب البعث أن يقطع العلاقة مع جماعة إبراهيم

أحمد (١٩١٤ - ٢٠٠٠)، وجلال الطالباي (١٩٣٣ - ٢٠١٧) قبل أن يشرع للتفاوض معهم، وبعد رفض الحكومة لشروط الملا البارزاني عمل على سحب ممثله من مجلس الوزراء في ٢٦ آب ١٩٦٨ (مكدول، ٢٠٠٤، ص ٤٩٠).

ومن هنا أخذت العلاقة بني الطرفين تتجه نحو التعقيد بعد حوالي عامين من الهدوء الذي شهدته المناطق الكردية، على أثر إعلان بيان البزاز في ٢٩ حزيران ١٩٦٦، الذي ظل من دون تطبيق (عباس، ٢٠١٤، ص ١٥٦)، إذ كان يرى حزب البعث أن كردستان العراق هي مكملية للوطن العربي وبالتالي اعتبر تقرير المصير للكورد مستحيلاً لأنه يتناقض مع ادعائهم، ومع ذلك كان هناك نوع من التوافق يمكن الوصول إليه.

ومع هذا، فإن الملا البارزاني لم يقطع صلته النهائية مع حكومة البعث، إذ يشير الباحث صلاح خرسان في كتابه ((التيارات السياسية في كردستان ١٩٤٦ - ٢٠٠١))، إلى أن الملا البارزاني كان قد عبر عن ذلك في مقابلة سبقت لصدور الدستور أجرتها له صحيفة فرنسية ونقلتها صحيفة النهار البيروتية في عددها الصادر في ٤ آب ١٩٦٨، أشار فيها بقوله: ((ما كان ظلت الدكتاتوريات العسكرية تتعاقب على الحكم في بغداد لن يكون حل مشكلتنا ممكناً، فالحقوق القومية للكرد ووحدة الدولة العراقية لن تتم إلا في ظل الديمقراطية الحقيقية. وهذه الديمقراطية لن توجد إلا عندما تتفق جميع التنظيمات السياسية على العمل معاً لتحقيق مصلحة جميع الفئات التي يتألف منها الوطن العراقي)) (الخرسان، ٢٠٠١، ص ١٧٢ - ١٧٣). ونرى من خلال هذا التقرير، أن الملا البارزاني كان يرى من الصعوبة التوصل كل سلمي مع حكومة البعث بشأن حقوق الأكراد، ولربما تكون القرارات هذه أيضاً مع الحكومة هي مجرد ترتيب وخلق للأوراق والاستعداد لمرحلة المواجهة التي كانت عادة ما تمارسها الحكومات السابقة منذ تشكيل المملكة العراقية عام ١٩٢١.

وفي ظل هذا النظام لسياسة حكم الحزب الواحد للبعث، لم تختلف سياسة الحكومة أيضاً في ظل نظام التعددية الحزبية إزاء المسألة الكردية إلا قليلاً، وهذا ما أشار إليه مجموعة مؤلفين في كتاب: ((الحركة الكردية في العصر الحديث)) بقولهم: ((إذ كانت الركيزة الأساسية للحكومة العراقية السابقة تقوم على الاضطهاد ذي الطابع الإداري والعسكري، والقمع الوحشي للاستياء من التهجير الجماعي للأكراد من ديارهم الأصلية وغيرها، فلم يتغير سوى أشكال صهر الأكراد وأساليبه، ويضاف إليه حالياً إلى كل هذا الدعاية ووسائل التعليم الخاصة (...)) (جليل وآخرون، ٢٠١٣، ص ٤١٤). ومن جهة أخرى، فإن الأكراد لا يتضمن الإقرار بوجودهم، في ظل سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة، كشعب متميز عن العرب، أي معنى إذا كان لا

يشير إلى وجود الوطن الذي يحمل أسمهم. وهذا ما يشير إلى أنه السياسة الكردية كانت تتضمن على الدوام - منذ خروج العراق من يد العثمانيين - سعيًا محمومًا للاعتراف بهم لا كشعب يمتلك مقومات أثنوية خاصة فحسب بل كذلك كشعب يملك أرضاً. هذه السياسة التي محرّكها فكرة الربط بين الشعب والأرض، ظلت كما هي سواء استخدم الأكراد أساليب سلمية أو أخرى تنسم بقدر من التضحيات في سبيل وطنهم (أسسرد، ٢٠٠٤، ص ٣٠-٣١).

ومما نلاحظ على حكومة ١٧ تموز ١٩٦٨ أنها عانت منذ بداياتها تصفيات بين قادتها ومن ثم شكلت حكومة نتج عنها صعود شخصيات بين قادتها قبضت على الحكم بيد من حديد. وقد اشركت بوزيرين تابعين للكلورد، إلا أنه عادت الخلافات وبدأ القتال بين الطرفين مرة أخرى. إذ كان حزب البعث يرى أن القضية الكردية من أكثر المعضلات التي واجهته، لذا كان عليه أن يبلور صيغة نظرية وعملية تنسج مع طموحات الكرد القومية ومع وحدة العراق ولا تتعارض - في الوقت نفسه - مع وجود حكومة البعث في السلطة (مهدي، ٢٠١٥، ص ٥٩؛ سالم، ٢٠١٩، ص ٤٩).

لذلك رأت الحكومة العراقية من شأنها العمل على احتواء أو إضعاف الحركة الكردية بأي طريقة كانت دون إعطائها تنازلات واضحة بالمشاركة في الحكم خوفاً من تشكيل تهديداً جدياً لحكومة البعث، لعدم رغبتها بالدخول في صراع مسلح مباشر مع الكرد، وفي خطوة منها، عملت على تحجيم دور الملا مصطفى البارزاني عن الساحة الكردية (العامري، ٢٠١٧، ص ٦٩)، عن طريق التقرب إلى جماعة إبراهيم أحمد وجلال الطالباني الذين انشقوا مع مجموعة عن الحزب الديمقراطي الكردستاني ومساعدتهم بالمال والسلاح، في محاولة من جانب الحكومة - لتشكيل جبهة ضد الملا البارزاني وتهميشه، أي كان الهدف مشتركاً بين الاثنين لإزاحة البارزاني عن كوردستان (غريب، ١٩٧٩، ص ٩٦)، أو لربما كان هدف الحكومة العراقية أبعد من ذلك، من خلال سعيها ببث التفرقة بين الأكراد أنفسهم أي جناحي الطالباني وجناح البارزاني، لاسيما بعد ظهور بعض المتغيرات الدولية والأقليمية المدعومة عسكرياً من الولايات المتحدة وتهديدها باستخدام هذه القوة اقليمياً، والتأثير على المنطقة العربية والتدخل في شؤونها الداخلية ومنها العراق، وذلك بعد إعلان الولايات المتحدة عن دوام مساعداتها للأكراد أو عن طريق إيران فيما يتعلق بالأسلحة والمؤن من أجل استمرار انتفاضتها في شمال العراق (الهييتي وفارس، ٢٠١٢، ص ٤-٥).

هذا وقد اتصلت الحكومة العراقية بالملا البارزاني لاجراء مفاوضات معه، الا أنه أصر على أنه لا توجد مفاوضات أو أي خطوة إلا بقطع علاقتها مع جماعة إبراهيم أحمد وجلال الطالباني ومن معهم، ومن ثم التفاوض، إلا أن الحكومة رفضت ذلك في البداية، ولكن في الأخير

اضطرت إلى القبول، ولا سيما أن الحكومة كانت تهدف من هذه المفاوضات لتقوية أسس النظام الجديد لحكومة البعث (الزرداوي، ٢٠١٢، ص ١٤٠).

وقد جرت عدة مناقشات بين مسلحي إبراهيم أحمد وجلال الطالباني من جهة، وبين مقاتلي الملا البارزاني المتمثلين بالحزب الديمقراطي الكردستاني، وكان الملا البارزاني قد أتم استعداداته وفتح أقبية دبلوماسية مع أكثر من طرف دولي لتلقي المعونة من المال والسلاح، بعد تقوية تحالفاته مع إيران، وقد كانت الحرب بالنسبة له قد شكلت مخرجاً لحالة الجمود التي هو فيها لتحريك الأكراد من حوله لتحقيق بعض الانتصارات وتثبيت قيادته كطرف وحيد على الساحة، بعد أن قويت الحركة المناوئة له بقيادة الطالباني الذي متن علاقته مع حكومة البعث ونشاطه الاعلامي الواسع (الموصل، ٢٠٠٠، ص ٢٣٣).

وكخطوة سابقة من قبل الحكومة العراقية، وفي جانب منها في إيجاد حل للقضية الكردية، أصدرت في ١١ أيلول دستوراً مؤقتاً ألغت بموجبه الدستور المؤقت السابقة، وقد نصت المادة والعشرون من الباب الثالث منه على: ((أن العراقيين متساويين في الحقوق والواجبات أمام القانون لا تميز بينهم بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين ويتعاونون في الحفاظ على كيان الوطن بمن فيهم العرب والأكراد، ويقر الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية)) (عباس، ١٩٩٥، ص ٥٢).

ومما يلاحظ على اصدار الدستور المؤقت، كان هدف الحكومة منها هو: التقليل من حدة التوتر بينهم، وتهدة الأوضاع مع الملا مصطفى البارزاني ليتسنى للحكومة كسب الوقت، على اعتبار أن حزب البعث كانت شعبيته في هذه الفترة - كما ذكرنا سابقاً - ضعيفة جداً، وكذلك خوفهم من ناحية أخرى من طموح الضباط العسكريين داخل الحزب نفسه والمتمثلة بصالح مهدي عماش (١٩٢٤ - ١٩٨٥) وحردان التكريتي (١٩٢٥ - ١٩٧١). لهذا لم يكن يرغب الجناح اليميني - البكروصدام - من حسم النزاع عسكرياً مع الملا مصطفى البارزاني (سلوغتوسلوغ، ١٩٩٢، ص ١٧٦).

أما الموقف الكردي من اصدار هذا الدستور المؤقت، فلم يستجيبوا له، واستمروا في في الاجراءات المناوئة للحكومة. وقد اندلع قتال عنيف بدءاً منذ تشرين الأول ١٩٦٨ - بعد شبه توقف منذ حزيران ١٩٦٦ - ولم يكن القتال، كالمرات السابقة، إذ ادارات الحكومة العراقية لدفة الحرب بأسلوب رادع، على الرغم من حلول الخريف والشتاء، إذ شارك الجيش والطيران في القتال، على نطاق واسع، وعلى الرغم من الخسائر الشديدة، إلا أن الحكومة لم تتمكن من أحكام

سيطرتها كاملاً على المنطقة الكردية لأسباب عديدة منها: وعورة المنطقة الجبلية، والمقاومة التي تجابهها من المقاتلين وقطع الطرق، وغير ذلك (العساف، ٢٠١٠، ص ١١٨).

وبعد أن أدركت الحكومة العراقية خوفاً من الانتهاكات الأكراد، وفي ظل تزايد الدعم العسكري والمادي الذي يحصل عليه الأكراد من قبل إيران، لاسيما بعد تزويدهم بالأسلحة والمعدات المتطورة لغرض مجارة الجيش الحكومي، ولهذا أعلنت الحكومة عن رغبتها في شباط ١٩٦٩ القيام بتنفيذ أهم بنود بيان البزاز، إلا أنه في المقابل تجاهل الملا مصطفى الذي فسر عرض الحكومة هذا بضعف موقفها، معتمداً في الوقت نفسه على الدعم الإيراني له، في ظل استمرار الحكومة العراقية بعلاقاتها مع مجموعة إبراهيم أحمد وجلال الطالاباني تلك العلاقة التي رغب الملا البارزاني بإنائها (مكدول، ٢٠٠٤، ص ٤٩١؛ الموصل، ٢٠٠٠، ص ٢٣٦).

وبدأ من كانون الأول عام ١٩٦٨، استمرت المواجهة الكردية مع الجيش العراقي، إذ بدأ الأكراد الذين عاودوا نشاطهم عن طريق الإذاعة السرية لهم بإذاعة بيانات عن الجيش العراقي (الهييتي وفارس، ٢٠١٢، ص ٥)، وبعد خطة مدروسة لتدريب عدد من البشمركة على العملية الهجومية، هاجمت قوات الملا البارزاني تجهيزات نفط كركوك وبدأت العملية في الساعة التاسعة مساءً في ١ - ٢ من آذار عام ١٩٦٩، حيث تم قصف الموقع من سلاح المدفع الذي استمر في القصف لمدة تزيد على الساعتين، وكانت نتيجة هذه العملية إندلاع حريق هائل في المنشأة النفطية. وبعد ذلك بادرت الحكومة بإرسال طائرات استكشاف الغرض منها لمعرفة المنفذيين والقاء القبض عليهم، إلا أن الحكومة لم تستطع تحقيق الهدف المنشوء، في حين كانت لها تأثير معنوي لدى الأكراد أكثر من إيقاع أضرار مادية (البارزاني، ٢٠٠٢، ص ٢١٠).

ومع مطلع نيسان عام ١٩٦٩، أضيف المصاعب السياسية الخارجية إلى المصاعب السياسية للحكومة العراقية، إذ شهد هذا الشهر تدهور العلاقات الإيرانية - العراقية تدهوراً شديداً جراء إلغاء الجانب الإيراني ومن جانب واحد معاهدة عام ١٩٣٧ ومحاولاتها تغيير ما ثبتته هذه المعاهدة من قواعد الملاحة في شط العرب. وقيام الطرفان على أثر ذلك بحشد قواتهما على الحدود بعد وقوع اشتباكات صغيرة بني القطعات الحدودية، في الوقت الذي يستبعد امكانية نشوب صدام مسلح بين العراق وإيران (الخزاعي، ٢٠٠٧، ص ٨٨؛ العساف، ٢٠١٠، ص ١٤١)، ولاسيما بعد أن أمدت الحكومة الإيرانية الملا مصطفى بالأسلحة في العشرين من نيسان ١٩٦٩، ومساهمتها أيضاً في إدخال الآشوريين الحرب إلى جانب الملا بعد اتصاليهم بالشاه محمد رضا بهلوي (١٩١٩ - ١٩٨٠) عن طريق شخصيات آشورية وهم: ضياء مالک إسماعيل، وسام أندروز (الهييتي وفارس، ٢٠١٢، ص ٥).

ونلاحظ مما تقدم أن التحركات العسكرية المسلحة في شمال العراق التي كان يقوم بها الأكراد، كانت مدعومة من قبل شاه إيران، إذ كان الشاه آنذاك، يعد حليفاً رئيسياً للولايات المتحدة الأمريكية، فأراد أن يسبب بعض الأزعاج للحكومة العراقية الجديدة التي أخذت تهدد المصالح الغربية في المنطق، من خلال تعاونها مع الاتحاد السوفيتي وتأمينها للنفط العراقي، وتمثل ذلك الأزعاج - كما ذكرنا - بدعم القوى الكردية، ضد الحكومة العراقية، في محاولة منها لاستمرار الصراع المسلح بين حكومة البعث والأكراد، ولاسيما أن إيران والولايات المتحدة كانتا في حوار بشأن المسألة الكردية في العراق، وقد استمرت اللقاءات بين الشاه ووزير الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر، وكان من الظاهر والكلام لازال لشومسكي، بأن لا الشاه ولا كيسنجر كانوا يريدون، أن ينتصر أي من الطرفين المتصارعين وإنما أراوا أن ينهكوا الحكمة العراقية واخضاعها للضغط لكي تحقق مصالحهم في المنطقة (الركابي، ١٩٩١، ص ٢٣٠).

وبعد محاولات عديدة من قبل الحكومة العراقية العراقية وفشلها في تحقيق انتصار عسكري على الحركة الكردية والضغط الذي كانت تسببه المسألة الكردية للحكومة مثل المساس بمنشآت النفط التي تعد عصب الاقتصاد العراقي، إلى جانب مصاعب خارجية تتعلق بأكبر دولة تحد العراق ألا وهي إيران، ومحاولات التدخلات الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة، كل ذلك عوامل دفعت حكومة البعث إلى تبني استراتيجية جديدة مغايرة للحل العسكري الذي ثبت فشله والتجاء نحو الحل السلمي واقتراح الاعتراف بالمطالب الكردية في الحكم الذاتي، في ظل استمرار الخلافات داخل حزب البعث ما بين مؤيد ومعارض للحوار (خيرة، ٢٠٠٥، ص ٧٠).

وفي ظل استمرار التحشيدات والحملات الاعلامية التي كان الايرانيون يقومون بها، عمل مثل العراق في الأمم المتحدة على تقدير مذكرة في ١٣ ايار ١٩٦٩ إلى مجلس الأمن الدولي - بناء على أوامر من الحكومة - يعلم بها المجلس بالوضع المتأزم بين العراق وإيران، ذكر فيها: أن هذه الاضطرابات وتدهور العلاقات بين الجانبين هي في صالح الأكراد الذين استفادوا من هذا الوضع المتأزم وانشغال الحكومة عن تحركاتهم ونشاطهم العلني؛ ويضاف إلى ذلك أيضاً، شعور نظام حزب البعث في هذه المرحلة التاريخية بالخطر من الجناح اليساري الموالي لسوريا والذي يؤيده أغلب البعثيين في العراق، في وقت كان الصراع داخل البعث مستمراً ما بين الجناحين العسكري والمدني (عباس وحسين، ص ٧٤).

وقد اجتمعت هذه الأسباب أعلاه لتمنح الحكومة العراقية إلى ضرورة العمل بجدية لتحقيق تسوية سلمية مع الأكراد - في ظل زيادة دعم إيران ومساعدتها للملا البارزاني من جهة، ومساعدة الحكومة مجموعة ابراهيم احمد وجلال الطالباني - لا سيما بعد ادراكها ان

الملا مصطفى البارزاني لا يرضى باقل من الحكم الذاتي. وفي مطلع حزيران ١٩٦٩ أعلن ميشيل عفلق (١٩١٠ - ١٩٨٩) أنه ليس لحزب البعث أي اعتراض على حق الأكراد في نوع من الحكم الذاتي، وهو أفضل حل للمشكلة. وقد رحب الملا البارزاني بهذا الشأن، ومنها بدأت المفاوضات لتأخذ وقتاً سليماً وعادلاً (الزرداوي، ٢٠١٢، ص ١٤١).

ومن هنا مهدت الحكومة العراقية الأجواء للمفاوضات مع الملا البارزاني، ولا سيما بعد مبادرة حزب البعث في مؤتمره القطري السابع المنعقد في عام ١٩٦٩ إلى الاعلان عند التزامه باقرار حق الأكراد في التمتع بحقوقهم وتطوير خصائص القومية في إطار وحدة الشعب والوطن والنظام الدستوري، وفي تموز عام ١٩٦٩ قام سعدون غيدان (١٩٣٠ - ١٩٨٥) عضو مجلس قيادة الثورة بجولة في كوردستان، وبتكليف من الحكومة لأجل اللقاء مع قادة الحركة الكوردية واجراء المفاوضات التمهيدية معهم (زكي، ١٩٩١، ص ٩٢؛ الزرداوي، ٢٠١٢، ص ١٤١).

بدأت المفاوضات بين الطرفين وبشكل سري في شهر أيلول ١٩٦٩، وق مثل الملا مصطفى البارزاني في طرف المفاوضات محمود عثمان عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني رئيس الوفد مع بعض السياسيين الأكراد أنجال مصطفى البارزاني وهم ادريس ومسعود اضافة إلى عزيز شريف (١٩٠٤ - ١٩٩٠)، الذي أدى في المفاوضات دور الوسيط للتقريب بينهم، كانت شروط الملا البارزاني في المفاوضات هي: ان تقوم الحكومة بقطع علاقتها مع جماعة ابراهيم أحمد وجلال الطالباني، وحل تشكيلات فرسان صلاح الدين، إلا أن هناك مشاكل رافقت المفاوضات منها كركوك حين طالب الأكراد بالعمل على ضمان الحكم الذاتي، ومناطق أخرى ثانوية حتى تصل إلى خانقين وهي مناطق غنية بالنفط. إلا أن الحكومة أبدت قلقها من هذه المطالب، لأنها ستهدد أمن المركز، كما وطالب الأكراد أيضاً بأن يكون لهم ممثل في مجلس قيادة الثورة، إلا أن الحكومة رفضت ذلك أيضاً معللة ذلك بان البلد يمر بمرحلة انتقالية، كذلك رفضت أيضاً بإنشاء مجلس تشريعي خاص بالأكراد في فترة أحدها عامين - حيث كان مطلب كردي - لكنه رفض (عباس وحسين، ص ٧٤؛ زكي، ١٩٩١، ص ٨٣).

واستمرت الحكومة العراقية في محاولة احتواء القضية الكردية، ومع مطلع عام ١٩٧٠ دخلت المفاوضات مرحلة حاسمة، وأعلنت الحكومة عن استعدادها لتسوية القضية الكردية على أساس مقبول بني الطرفين، ولتحقيق هذا الهدف بدأت في ١٢ كانون الثاني ١٩٧٠ مفاوضات مع الأكراد، بعد وصول نائب رئيس الجمهورية صدام حسين إلى راوندوز لمقابلة الملا البارزاني، وقد افتتح المفاوضات بقوله: ((جئت لأسمع شكوى أبي إدريس، وليسمع هو بدوره شكواي، إني جئت لاعتمد اتفاقية معه لا مجرد عقد هدنة كما كان الشأن مع من سبقنا))، وطلب صدام

الاجتماع مع البارزاني على إنفراد، ويروي مسعود البارزاني عن والده أن صدام طلب من الملا ان يكون عوناً له لكي يقوى مركزه في القيادة، وأنه مستعد لحل القضية الكردية على أساس الحكم الذاتي. كذلك نزع سلاح خصوم البارزاني مقابل عدم التعرض لهم من قبل البارزاني، ... وفي الثالث عشر من الشهر المذكور عام صدام إلى بغداد (مولود، ٢٠٠٩، ص ٤٠٦؛ سالم ٢٠١٩، ص ٧٩).

وبعد وصول المفاوضات إلى الملاحظات الحاسمة، وبعد توصل قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى تفاهم متبادي مع الحكومة العراقية، أعلن نائب رئيس العراق صدام حسين قائلاً: ((في الوقت الحالي، والآن تحديداً، وصل البلاد إلى حد، بحيث يتوقف عملياً مصير الثورة كلها في العراق على حل المسألة الكردية)). وقد صرح البارزاني من جانبه لمراسلة صحيفة ((البراند)) ان تسوية القضية الكردية يجب ان تصبح جزءاً من العملية الديمقراطية العامة في الجمهورية العراقية، وبالتالي يجب ان تساهم في توطيد استقلال العراق الوطني (محي، ٢٠٠٨، ص ٣٦٤-٣٦٥).

وصل الطرفان في النهاية إلى عقد اتفاقية تقرر إعلانها في شباط ١٩٧٠، إلا أن البارزاني طلب بصورة مفاجئة موافقة القيادة القومية لحزب البعث على الاتفاق بصفته الحزب الحاكم في العراق، وقد دافعت الحكومة العراقية على طلبه، وتقرر تأجيل الإعلان عن الاتفاق إلى ما بعد المؤتمر القومي العاشر لحزب البعث الذي عقد في ٢٢ شباط ١٩٧٠ في بغداد، وقد قدم تقرير في المؤتمر أكد فيه على ضرورة إنهاء الحرب في شمال العراق، وبارك ميشيل عفلق في المؤتمر على اتفاق الحكومة مع البارزاني، داعياً من جانبه إلى إقراره من المؤتمر ليأخذ بدوره صفة الحل القومي للمشكلة (السمر، ٢٠١٢، ص ٣٦٣).

وفي مساء ١١ آذار ١٩٧٠ أذيع بيان الاتفاق من قبل الرئيس أحمد حسن البكر، الذي أكد فيه أن مجلس قيادة الثورة توصل إلى حل للمسألة الكردية، وقد تضمن البيان حقوق الشعب الكردي (السياسة - الثقافية - الادارية)، وتكونت من خمسة عشر بنداً معلناً (عيسى، ٢٠٠٥، ص ٣٦٤ وما بعدها)، وعدة بنود أخرى سرية، والتي أثّرت حولها العديد من المشاكل والمناقشات وذلك لحراجه الموقف الذي تسببه هذه المواد للحكومة العراقية منها: تحديد فترة انتقالية لتنفيذ البيان لمدة أربع سنوات قبل إعلان الحكم الذاتي للأكراد، أما الأمر الثاني الذي بقى سراً حسب اتفاق الطرفين هو إجراء تعداد سكاني لمحافظة كركوك في ١١ آذار ١٩٧١، والذي كان المطلوب من هذا البند، هو تحديد المناطق المتنازع عليها، وبعد الاحصاء يتم الاستفتاء لكن السلطة رفضت الاستفتاء جملة وتفصيلاً على اعتبار - في نظر بغداد - ان الغالبية العظمى في محافظة كركوك هي من السكان الكرد (عيسى، ١٩٩٢، ص ٢٢٦).

ونلاحظ مما تقدم، أن اتفاق آذار ١٩٧٠، كان أول اتفاق بين حكومة عراقية وقيادة كردية، أرسى أسس حكم ذاتي واسع للأكراد من حيث مدلولاته السياسية والجغرافية والاجتماعية والثقافية، وقد نال الاتفاق تأييد أغلبية الأكراد والعرب في العراق، بعد مفاوضات شاقة وطويلة بين الطرفين، وقد اعتبر البارزاني هذا البيان بمثابة مكسب عظيم للكرد، لأنه اعترف بمبدأ الحكم الذاتي، بل وعده أيضاً انتصاراً كبيراً للكرد في كافة أجزاء كردستان في الدول الأربعة (العراق - إيران - تركيا - سوريا) (الزبيدي، ٢٠٠٧، ص ١٣٦- ١٣٧).

المبحث الثاني: سياسة العراق تجاه الكرد (١٩٧٠ - ١٩٧٤):

بعد الاعلان عن اتفاق ١١ آذار ١٩٧٠، بين الحكومة العراقية والملا مصطفى البارزاني، والذي أعلن عنه الرئيس أحمد حسن البكر في تجمع حاشد في بغداد، اعترفت الحكومة العراقية - كما ذكرنا سابقاً - بالحقوق القومية للأكراد مع تقديم ضمانات للأكراد بالمشاركة في الحكومات العراقية واستعمال اللغة الكردية في المؤسسات التعليمية، ونتيجة لهذا الاتفاق المعقود ولايجاد الحل العملي لقضية الحكم الذاتي الكوردي، فلا بد من إيجاد شكل لتنفيذ بنود ١١ اذار (العساف، ٢٠١٠، ص ١١٩)، ولهذا فقد تم تشكيل لجنة من الطرفين سميت بلجنة السلام مهمتها في الاشراف على ما يتم تنفيذه من البنود الاتفاق، وفي ٢٠ اذار انعقد أول اجتماع للجنة برئاسة عضو القيادة القطرية لحزب البعث، وشارك في اعمال اللجنة الجنرال سعدون غيدان (١٩٣٠ - ١٩٨٥)، عضو مجلس قيادة الثورة، وعزيز شريف وزير العدل، وغانم كريم محافظ كركوك، وخالد حليم محافظ اربيل، واعضاء المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني دارا توفيق، نوري شاويس، محمد محمود عبدالرحمن (محوي، ٢٠٠٨، ص ٣٧٠ - ٣٧١).

وخلال الفترة ما بين ١ - ٧ تموز ١٩٧٠ عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني مؤتمره الثامن في ناو بردان، وجرى المؤتمر تحت شعار وحدة جميع القوى لتنفيذ بنود اتفاقية آذار بثبات، وإنسجاماً مع الجو السلمي عم كردستان العراق بعد بيان آذار، وحضر الملا البارزاني جلسات المؤتمر وأشاد بالاتفاقية وطلب التعاون لتنفيذها، وقد أجرى الحزب تعديلات في منهاجه حتى يتوافق مع بيان آذار، وقد حضر المؤتمر كذلك، الوزراء الكرد في الحكومة وممثلون عن حزب البعث والحزب الشيوعي، وأكد المؤتمر في بيانه الختامي في جانب منه على تعزيز تحالفه مع حزب البعث (بينغيو، ٢٠١٧، ص ٣٧؛ سالم، ٢٠١٩، ص ١٠٢ - ١٠٣؛ حموي، ٢٠٠٨، صفحة ٣٧٢).

وفي ١٦ تموز ١٩٧٠ تم تعديل الدستور المؤقت والذي نصت المادة الخامسة منه على: ((يتكون الشعب العراقي من قوميتي رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية، ويقر هذا

الدستور حقوق الشعب الكردي القومية والحقوق المشروعة للأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية"، إلا أن مقدمة المادة الخامسة من الدستور التي نصت على أن: ((العراق جزء من الأمة العربية))؛ لم تكن مثلما سعى إليها الكرد، إذ أن الكرد كانوا قد سعوا إلى تثبيت صياغة هذه المادة بالشكل الآتي: ((العرب في العراق هم جزء من الأمة العربية)) (المعموري، ٢٠١٥، ص ٥٨؛ الهيتي وفارس، ٢٠١٢؛ عيسى، ١٩٩٢، ص ٣٦٦؛ سالم، ٢٠١٩، ص ١٠٣).

ومنذ الأشهر الأولى من صدور البيان، بدأت بوادر الخلاف تظهر بين الطرفين، وقد تمثل ذلك في مجموعة من العوامل المحلية التي كانت قد أعادت أجواء عدم الثقة في الفترة التي تبتعت اتفاقية ١٩٧٠ بين العراق والأكراد، فهي رفض مرشح الأكراد لمنصب نائب رئيس الجمهورية كريم حبيب باعتباره من أصول إيرانية، والفشل في حل وضع كركوك، ومحاولات الاغتيال التي تعرض لها الملا مصطفى البارزاني وعائلته، وإتهام الأكراد لبغداد بالمماطلة في إجراء مسح سكاني، وتأجيله بهدف محاولة تعديل التركيبة السكانية في بعض المناطق المهمة، وتوطين سكان عرب فيها (قدورة، ٢٠١٦، ص ٨).

وقد أثرت هذه العوامل، وبخاصة محاولات اغتيال الملا البارزاني، لتأخذ سبيلها إلى الصدام خاصة في النصف الأخير من عام ١٩٧١، إذ جرت محاولتان لاغتيال الملا مصطفى البارزاني أولهما في ٢٩ أيلول ١٩٧١ عند استقباله وفداً من العلماء في مقره في شومان بالقرب من طريق هاملتون، وثانيهما في ٦ تموز ١٩٧٢، وقد اتهم الكرد أن هاتين المحاولتين كننا من تدبير الحكومة العراقية (العزاوي، ٢٠١٦، ص ١٤٦-١٤٧؛ عباس وحسين، ص ٧٩-٨١؛ عيسى، ١٩٩٢، ص ٣٦٦).

وفي محاولة من الحكومة العراقية لتهديئة الوضع، طرحت في ١٥ تشرين الثاني ١٩٧١ مشروع سمي بميثاق العمل الوطني الذي يضمن الحريات الديمقراطية للشعب العراقي، وقد دعا الميثاق إلى التحالف بين القوى الثلاث حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني، وأكد على ضرورة حل القضية الكردية على وفق ما جاء في بيان ١١ آذار ١٩٧٠؛ إلا أن الحزب الديمقراطي الكردستاني رفض الدخول في مفاوضات هذا الميثاق معللاً ذلك بسبب التزامهم مع الحكومة العراقية بتنفيذ ما اتفق عليه في بيان ١١ آذار ١٩٧٠ والتي بقي الكثير منها حبراً على ورق واشترط عليهم الدخول بتنفيذ بيان آذار كاملاً، في حين سعت الحكومة العراقية من جانبها في دعوة الملا البارزاني بالانضمام إلى هذا الميثاق في محاولة منها لتجنب الصراع مع الحركة الكردية أو على الأقل عدم تعاون الحركة مع الولايات المتحدة وإيران (عبد الحسين، ٢٠١٥، ص ٥٤٩؛ سالم، ٢٠١٩، ص ١١٥).

لقد أثرت هذه العوامل الأنفة الذكر، وبخاصة محاولة اغتيال الملا البارزاني منها، أثراً كبيراً في تحطيم الثقة بين الحكومة العراقية والقيادات الكردية. إذ عاود البارزاني في تبريره لطلب المساعدة من الولايات المتحدة وإيران، ففند أب ١٩٧١، بدأ البارزاني بمناشدة الولايات المتحدة من أجل توفير الدعم له. وفي آذار ١٩٧٢، جدد البارزاني مناشدته تلك عبر إيران، حيث تسلم مسؤول في الأمن القومي الأمريكي طلباً من جهاز المخابرات الإيراني ((السافاك)) من أجل النظر في مساعدة الولايات المتحدة للبارزاني ضد الحكومة العراقية (قدورة، ٢٠١٦، ص ٨).

كان التنسيق الأمريكي الإيراني من العوامل التي شجعت الملا البارزاني على طلب المساعدة من الولايات المتحدة ضد الحكومة العراقية، وضد ما أسماه بالنفوذ السوفيتي في العراق، فقد أعرب عن استيائه من عدم تدخل الولايات المتحدة المباشر لانقاذ الأكراد. وكان مستعد لمنح الولايات المتحدة فرصة استثمار نفط كركوك ويورانيوم كردستان إذ لقي الدعم والاهتمام الأمريكي (الهييتي وفارس، ٢٠١٢، ص ٦).

وفي ظل هذه الخلافات الداخلية التي أخذت حذوها ما بين الحكومة العراقية والأكراد، فقد كانت المتغيرات الإقليمية والدولية من الأسباب الرئيسية التي دفعت هذه الأمور إلى مزيد من التأزم، فقد أغرت تلك المتغيرات البارزاني وقيادته بإمكانه الحصول على المزيد، خصوصاً بعد تحرك إيران لتكون حامية الخليج بدلاً من بريطانيا المنسحبة منه في أواخر عام ١٩٧١، ما دفعها إلى إعادة علاقتها بزخم كبير مع البارزاني (السمر، ٢٠١٢، ص ٣٧٦)، ولا سيما شكوك شاه إيران من أنشطة الاتحاد السوفيتي وعملائه من العرب في المنطقة منذ شهر تشرين الأول عام ١٩٦٩، وإدعاءات إيران في حقوق لها في جزر أبو موسى وطنب، ورغبتها في الوصول إلى موارد بترول دول الخليج، والتعاون السوفيتي مع العراق، كلها عوامل اضافية عززت من تحالف الولايات المتحدة مع إيران، وهكذا يبدو ان المساعدات الأمريكية لكرد العراق كانت نتاج اهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة التي كانت ترغب وبصفة أساسية في حماية المنطقة من التوسع السوفيتي، والسيطرة على أطماع شاه إيران وصدام حسين في بترك منطقة الخليج (خاروداكي، ٢٠١١، ص ٢٨٦- ٢٨٧).

ومهما يكن من أمر، ولكثرة الأحداث التاريخية، فقد كان لتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون العراقية - السوفيتية التاسع من نيسان ١٩٧٢، اثر كبير في إحداث تحول في سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق والحركة الكردية، إذ مهدت لذلك خطوات فعلية ستتم في الشهور التالية لدعم المسألة الكردية (شريف، ٢٠١٦، ص ١٥١؛ سالم ٢٠١٩، ص ١٢٠)، في الوقت الذي كانت الحكومة العراقية تسعى لتقويض العلاقات السوفيتية الكردية، كان الاتحاد السوفيتي في الوقت

نفسه حريصاً أيضاً على علاقاته بالكرد، إلا أن العناصر اليمينية في الحزب الديمقراطي الكردستاني أخذت تهاجم هذه المعاهدة في بيان باسم المكتب السياسي، مما زاد في توتر العلاقات بين الكرد والاتحاد السوفيتي. وقد شرح السوفيت أهمية المعاهدة بالنسبة إلى العراق والاتحاد السوفيتي، وناشدوا الكرد -كأصدقاء- أن يتبعوا سياسة مرنة للتفاهم مع حكومة بغداد لحل المشاكل القائمة، وأنهم سيبدلون مساعيهم لاقناع السلطة حل مشاكلها مع المسألة الكردية وعدم استخدام القوة في حلها، ولكنهم أكدوا في الوقت نفسه أنهم سيكونون في موقف حرج إذا ما تجدد القتال، وسوف يضطرون إلى عدم التضامن مع الجهة التي تباشر بالقتال (عيسى، ١٩٩٢، ص ٣٦٠).

وفي نيسان ١٩٧٢ أرسل الملا البارزاني مبعوثاً إلى الولايات المتحدة للتدخل بشكل واسع وحشد الرأي العام العربي والعالمي ضد الحكومة، وكانت هذه الخطوة -في نظره- نابعة على أن تدخل الولايات المتحدة في أحداث انقلاب لا يثير الشكوك لاسيما أن تركيا غير راغبة في إقامة دولة كردية أو اشتراكهم في الحكومة خوفاً على إثارة تطلعات أكراد تركيا. وقد بين البارزاني الضغوطات التي يمارسها السوفيت والحكومة العراقية وهذا ما تخشاه الولايات المتحدة، لأنها تهدد مصالحها في المنطقة، وقد شدد البارزاني في رسالته على الإسراع بتقديم الدعم المالي من الولايات المتحدة (الهييتي وفارس، ٢٠١٢، ص ٧).

وقد تزامنت هذه المساعي الكوردية مع التحديات التي واجهت الولايات المتحدة في المنطقة خلال تلك الفترة، إذ اعتبر الأمريكيون معاهدة الصداقة والتعاون مع العراق، بمثابة خطراً على مصالحها ليس في العراق فحسب بل في منطقة الخليج والمحيط الهندي أيضاً، حيث رأوا أن المادة التاسعة من تلك المعاهدة التي تنص على تعزيز القدرات العسكرية لكلا الطرفين ستؤدي إلى وجود عسكري كبير في العراق، لا اعتقادها بأن السوفيت سيسعون عن طريق هذه المعاهدة إلى الحصول من العراق على تسهيلات للأسطول السوفيتي في ميناء أم قصر العراقي، وبذلك فإن وجود السوفيت ومد نفوذهم إلى الخليج سيعطيهم الفرصة لممارسة بعض النفوذ لصناعة النفط في الخليج (بارزاني، ٢٠٠٨، ص ١٠١ - ١٠٢؛ شريف، ٢٠١٦، ص ١٥٢ - ١٥٣).

وفي الثلاثين من شهر أيار قام الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (١٩١٣ - ١٩٩٤)، ومستشار الأمن القومي هنري كيسنجر بزيارة إيران لأجراء محادثات مع الشاه لتقييم الأوضاع اثر توقيع اتفاقية الصداقة العراقية -السوفيتي والخطر السوفيتي في منطقة الخليج العربي، وقد اسفرت المحادثات عن تحول في الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق والكرد، وخلال إجراء المباحثات أثار الشاه المسألة الكردية ومساعدة البارزاني، وأوضح الشاه أنه يرى تزايد التزاماته في

الخليج فلا بد من تحييد العراق، وقبل مغادرة نيكسون طهران اعطاه الشاه قائمة بالأسلحة التي يحتاجها الأكراد فوعده نيكسون بمناقشتها فور وصوله واشنطن (هيكل، ١٩٨٢، ص ١٣٨).

وفي جهود محادثات طهران مع الولايات المتحدة في مجال تسليح ايران وتقويتها لمنع تمدد النفوذ السوفيتي واحتواء القوة العراقية، قامت الحكومة العراقية بخطوة جريئة بعد يوم واحد من محادثات طهران، إذ اعلنت في ١ حزيران ١٩٧٢ عند تأميم شركة النفط العراقية (تريب، ٢٠٠٦، ص ٢٧٨؛ هاشم، ٢٠٠٣، ص ١٤٧-١٤٩)، والذي اعتبر بمثابة المحطة الحاسمة التي أكدت مضي العراق في سياسة تحد للغرب وانضوائه أكثر تحت النفوذ السوفيتي، ومن ثم تهديد المصالح الغربية. لذلك، بدأ التفكير الأمريكي بتقديم مساعدات مباشرة وعبر حلفائها إلى الأكراد من أجل قلب نظام الحكم في العراق، وهذا ما يتضح لنا من تأثير قرار التأميم في مصالح الشركات الأمريكية بصورة مباشرة، حيث كانت نسبة مشاركتها في شركة بترول العراق تبلغ ٢٣، ٧٥٪ (قدورة، ٢٠١٦، ص ١٣).

ولهذا نجد أن السياسة السوفيتية في مجال علاقاتها مع العراق، قد أجبرت الولايات المتحدة ومنذ سنوات السبعينات فصاعداً، على إقامة علاقات امريكية - كردية؛ ويبدو ان اضطهاد صدام حسين للشيعيين، والسياسات السوفيتية التي كانت تستهدف استقرار داخلي في العراق نظراً للاستثمارات الهائلة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية في العراق، وقد شجع صدور البيان العراقي - الكردي - كما سنرى لاحقاً - في هذه السنوات باجراء مفاوضات من أجل الاستقلال الذاتي للکرد (خاروداكي، ٢٠١١، ص ٢٩٣-٢٩٤)، وفي هذا السياق، وبسبب مشاعر القلق الايرانية بشأن مفاوضات البارزاني مع النظام العراقي، تمت دعوة إدريس بارزاني إلى طهران، وفي الثلاثين من حزيران ١٩٧٢ اجتمع الملا البارزاني مع مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) لمناقشة آلية تقديم المساعدات الأمريكية إلى الأكراد، وأكد البارزاني على ضرورة مواصلة الدعم الأمريكي للأكراد من أجل الحصول على الحكم الذاتي في العراق، والتخلص من النفوذ السوفيتي في العراق (الهييتي وفارس، ٢٠١٢، ص ٨؛ خاروداكي، ٢٠١١، ص ٢٩٤).

وخلال هذه الترتيبات المستمرة التي قام بها شاه ايران، وصل ممثلاً الملا مصطفى البارزاني إلى واشنطن وهما ادريس البارزاني (١٩٤٤-١٩٨٧) ومحمود عثمان، والتقوا في ٣٠ حزيران ١٩٧٢ مع هيلمز (١٩١٣-٢٠٠٢)، وريتشارد كينيدي ضابط من المخابرات المركزية، وقد افتتح ممثلو البارزاني اجتماعهم مع الأمريكيين بنقل تحيات الملا البارزاني الشخصية للرئيس نيكسون والشعب الأمريكي، وأعربوا عن تقدير بارزاني لهذه الفرصة لتقديم المسألة الكردية

مباشرة إلى الادارة الأمريكية، وقد تحدث الوفد فيما يتعلق بالضغوطات السوفيتية على القادة الكورد لينضموا إلى حكومة الجبهة الوطنية في العراق، إلى جانب رغبة الملا البارزاني في مساعدة خارجية متزايدة ليس فقط للدفاع عن المنطقة الكوردية. ازداد التهديدات السوفيتية العراقية، بل يفضل ان يجعل من كوردستان عنصراً ايجابياً إلى جانب الولايات المتحدة وأصدقائها في الشرق الأوسط، وبعد التباحث بين الجانبين ، تم نقل الوفد مطالب البارزاني للحصول على المساعدات العسكرية، المالية، الدعم السياسي والمساعدة في مجال الاستخبارات منها: تأييد الأكراد في أهدافهم مع استمرار الاتصالات السرية مع الولايات المتحدة، وضع أطار فيما يتعلق بالمساعدات العسكرية، والاستمرار في الدعم المالي من أجل تحويل الأكراد إلى قوة عسكرية هجومية، وإقامة اتصالات استخباراتية بين الكورد والولايات المتحدة، وتقديم المساعدة لجهاز الاستخبارات الكوردية (بارزاني، ٢٠٠٨، صفحة ٢٦٤ - ٢٩٥؛ الهيتي وفارس، ٢٠١٢، ص ٨ - ٩).

كانت هذه الظروف قد أصبحت ملائمة للبارزاني للحصول على الاستقلال بالقوة بعد توافر الدعم الخارجي، وبعد ان حزم أمره في الاتجاه نحو الحرب، وتغيير رأيه في الحوار مع الحكومة، ويرفض ما كان يطلبه من الحكومات العراقية السابقة وهم الحكم الذاتي، معتقداً ان الفرصة سانحة للانفصال عن العراق، خصوصاً بعد حصوله على ما عدّه ضمانات امريكية كان يسعى إليها منذ زمن طويل. ومن جهة أخرى، كانت هناك عوامل دفعت بالحكومة العراقية نحو قبول فكرة الحرب، أهمها: قيام الجبهة الوطنية التقدمية، والتحالف مع الشيوعيين، والعلاقات الجيدة مع السوفيت، وعدم استبعاد فكرة التفاهم مع إيران (السمير، ٢٠١٢، ص ٣٨٨؛ محوي، ٢٠٠٨، ص ٣٧٧).

ونتيجة للعوامل والمتغيرات المحلية والأقليمية -السابقة الذكر - وتأثيراتها، زادت الاتصالات بين الأكراد والاييرانيين والأمريكيين من أجل بلورة سبل دعم الأكراد وتشجيعهم على المطالبة بحقوقهم مع الحكومة العراقية، ومن جهة أخرى، حاول البرزاني من جانبه الحصول على الدعم الحاسم والكبير من الولايات المتحدة نفسها؛ أي بشكل مباشر، لذا فإنه في حالة إذا شن مطالبته بحقوق الكرد، كما يخطط، فسيكون في حاجة إلى مساندة سياسية دولية توازي نفوذ الاتحاد السوفيتي، وتضمن كذلك عدم التخلي عنه إقليمياً كما حدث من قبل، فالدعم الايراني غير موثوق دائماً، ولذلك بدأ يخاطب الولايات المتحدة بوصفها ذات مصداقية، وهذا ما عبر عنه الملا البارزاني في مقابلة أجريت له مع جريدة واشنطن بوست في عام ١٩٧٣ عن أنه لا يثق بإيران، وأنه يثق بدولة واحدة هي الولايات المتحدة (قدورة، ٢٠١٦، ص ١٦).

وبعد وصول الدفعة الأولى من المساعدات الأمريكية، تجدد القتال في شهر تموز ١٩٧٢ في مناطق كركوك ومنطقة سنجار والتي يعتقد الأكراد ان هذه المناطق كردية ويجب انتزاعها من السلطة المركزية، وضمها إلى محافظة دهوك، وفي محاولة من جانب الحكومة العراقية لتفادي تصعيد القتال أرسلت وزيرين من الوزراء الأكراد للاجتماع بالملأ البارزاني. وكان فحوى الرسالة التي يحملوها هو أن الحكومة العراقية ملتزمة بما جاء في بيان الحادي عشر من آذار ١٩٧٠، وأنها لا تنوي تصعيد القتال وتدعو انسحاب الجانبين من المناطق المتنازع عليها، وعلى أثر هذه الحوادث واقت الحكومة الأمريكية بناءً على تقرير مدير وكالة (CIA) في طهران على تجهيز الأكراد بقيمة (٣٧٦، ١٩٠) مليون دولار تكون (٣٠٠٠، ٠٠٠) مليون دولار لاعانات مالية و(٢٠٠٠، ٠٠٠) مليون دولار قيمة الاسلحة تستوردها لها طهران، وان تقدم طهران بدفع ما قيمته (٩٠٠٠، ٠٠٠) مليون دولار لغرض دعم المسألة الكردية في الشمال (الهييتي وفارس، ٢٠١٢، ص: ٩، غريب، ١٩٧٩، ص: ١٣٣؛ السمر، ٢٠١٢، ص: ٣٨٩؛ سالم، ٢٠١٩، ص: ١٣٨).

وفي محاولة من جانب الأكراد للتعاطف مع الحكومة العراقية، قدم البارزاني في ٢١ تموز ١٩٧٣ مذكرة إلى الحكومة العراقية تتضمن اساسيات الحكم الذاتي وتنظيم العلاقة بين المركز ومنطقة الحكم الذاتي وأهم ما جاء في المذكرة هو: التأكيد على وحدة العراق، وأن تكون مشاركة الكرد في الحكومة حقيقية، وأن يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كردياً، وأن يكون لمنطقة الحكم الذاتي مجلس تشريعي منتخب انتخاباً حراً ومباشراً على وفق قانون خاص باسم المجلس التشريعي الأقليمي الذي من حقه تشريع القوانين. إلا أن الحكومة لم ترد على المذكرة وأهملتها (سالم، ٢٠١٩، ص: ١٣٨).

أما الموقف الأمريكي وفيما يتعلق في مجال دعمهم للأكراد، فعند اندلاع الحروب العربية - الاسرائيلية في ٦ تشرين الأول ١٩٧٣، طلب الأمريكان عن طريق وزير خارجتهم هنري كيسنجر من القيادات الكوردية القيام بضرب قطعات الجيش العراقي المرباطة في كردستان بغية منعها في حرب تشرين، الا ان الملأ البارزاني وقياداته الكوردية رفضت هذا المطلب رفضاً قاطعاً، قائلاً: ((ان كفاحنا من أجل الحرية والكرامة وحق تقرير المصير - لا يمكن بأي حل من الأحوال ان نقف ضد الشعب الفلسطيني الذي طرد من أرضه واعتصب وطنه وسلبت حقوق. إلا جانب كون ديننا الإسلامي الحنيف لا يجيز ان يقاتل المسلم أخيه المسلم وغير غير المسلم أيضاً دون وجه حق)) (نجاري، ٢٠٠٩، ص: ١٦٠).

كانت هذه التطورات قد أثرت على تغيير الموقف الحكومي الذي بدأ بالتطور العسكري لدى الجيش العراقي ودعم الاتحاد السوفيتي للنظام العراقي، أما الكرد فقد تغير موقفهم أيضاً

وذلك بتأثير من ايران والولايات المتحدة وحتى اسرائيل التي دخلت ضمن معادلة تحجيم قوة العراق النامية في تلك الفترة، لاسيما بعد مشاركة الجيش العراقي في الحروب العربية - الاسرائيلية (سالم، ٢٠١٩، ص ١٤٠). ومع هذا كانت الحكومة العراقية - في الوقت نفسه - تزداد قناعة بعدم امكانية حل المسألة الكردية بالطرق العسكرية. فأزادت البحث عن حل عن طريق التسوية مع ايران. فبعد حرب تشرين ١٩٧٣ بفترة قصيرة، اتصل كيسنجر بواسطة صديقه الرئيس المصري انور السادات (١٩١٨ - ١٩٨١) مع النظام العراقي، وفي أواسط شهر كانون الأول ١٩٧٣ التقى كيسنجر مع صدام نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في إحدى القواعد العسكرية الأمريكية شمال المملكة العربية السعودية، وقد تم في هذا اللقاء الاتفاق بين صدام وكيسنجر على تخلي الإدارة الأمريكية عن المسألة الكردية وانهاؤها، وإيجاد علاقات ايجابية بين الحكومة وشاه ايران وحل المشاكل القائمة بين البلدين على ان يتنازل العراق عن شط العرب لايران وحل المشاكل القائمة (نجاري، ٢٠٠٩، ص ١٦٠).

وفي مؤتمر الرباط الذي انعقد في تشرين الأول ١٩٧٤ - كما سنرى في المبحث اللاحق - تحدث صدام حسين مع الرئيس المصري من أجل التوصل إلى تسوية مع ايران، فرحب السادات بهذه المبادرة العراقية، ولاسيما ان الوقت كان مناسباً للسادات من أجل اتهام المفاوضات مع الكيان الصهيوني في ظل رعاية الولايات المتحدة من أجل التوصل إلى اتفاقية، وعلى هذا الأساس أوفد السادات وزير خارجية فوراً إلى طهران للوساطة بينهم وبين العراق. وقد أبلغ المبعوث المصري الجانب الإيراني أن العراق على استعداد للتنازل عن حقه في شط العرب مقابل وقف المساعدات إلى الأكراد (الهييتي وفارس، ٢٠١٢، ص ١٠).

المبحث الثالث: سياسة العراق تجاه الكرد (١٩٧٤ - ١٩٧٩):

كانت حرب تشرين الأول ١٩٧٣ بمثابة عامل تقارب للحكومة العراقية مع الغرب، وعلى الرغم من مواقف العراق المتشدد إزاء الولايات المتحدة بعد الحرب مباشرة، إلا أن العراق عبر عن غضبه لعدم مشاورة مصر وسوريا والاتحاد السوفيتي له بشأن خطط الحرب، وكإجراء انتقامي أعاد علاقاته الدبلوماسية مع ايران والمانيا وبريطانيا، ومنه شركة اميركية عقوداً كبيراً، وامتنع عن المشاركة في حظر النفط الذي قادته المملكة العربية السعودية، وعلى الرغم من ذلك، عهدت الولايات المتحدة إلى زيادة دعمها للأكراد من أجل إشغال العراق عن الجبهة السورية وعدم تعطيل محادثات فك الاشتباك مع اسرائيل (عبد الغفار، ١٩٨٢، ص ٨٠ - ٨١: قدورة، ٢٠١٦، صفحة ١٨ - ١٩).

ومن أجل إظهار الخلافات مع العراق، عملت الولايات المتحدة على تشجيع الشاه على خلق اضطرابات عبر الحدود العراقية - الإيرانية، وأظهرت إيران من جانبها أيضاً خلافاتها مع العراق في محاولة منها لابرار دورها في نظام الأمن الذي ترعاه الولايات المتحدة بصفته جزءاً من الحرب الباردة في الشرق الأوسط، وبدأ لها أن أي عدو للعراق هو حليف محتمل للولايات المتحدة، ما دفعها لتقديم المساعدات للبارزاني (عوني، ١٩٩٩، ص ١٦٨؛ السمر، ٢٠١٢، ص ٣٨٧).

وأزاء عمليات القتال المستمرة التي كانت تخوضها القوات العراقية ضد الأكراد، وما أفرزته من تدخل إيراني ودعم مستمر لصالح هذه المعارضة أدى بدوره إلى توتر شديد على الحدود بين العراق وإيران، وفي الوقت الذي اتخذ فيه مجلس الأمن الدولي ضغوطاً غير مباشرة من أجل المصالحة بين العراق وإيران، إلا أن الاتحاد السوفيتي تجنب الخوض في المسألة الكردية أثناء زيارة شاه إيران إلى موسكو في تشرين الثاني ١٩٧٤. أما الولايات المتحدة فقد دعت إيران إلى تسوية نزاعها مع العراق سلمياً، في حين تجاهل وزير الخارجية كيسنجر والرئيس نيكسون مطالب الملا البارزاني للحصول على الأسلحة من الولايات المتحدة (الخزاعي، ٢٠٠٧، ص ١٣٧).

وفي ظل ظهور هذا البرود المؤقت من الجانب الأمريكي، يعزى سببه إلى انشغال الدبلوماسية الأمريكية على ساحة الصراع العربي - الإسرائيلي، وعلى الأخص بعد تدخل الجانب الأمريكي لعقد صفقة التسويات المصرية - الإسرائيلية، ومحاولة تليين الموقف العراقي إزاء ذلك من خلال غض النظر عن المسألة الكردية في تلك الفترة بالذات، وعلى الرغم من عدم إمكانية وصول الطرفين العراقي والكردية من إحراز النصر النهائي في المعارك في ظل وجود الدعم السوفيتي للعراق، والدعم الإيراني للمسألة الكردية، وأفضى توصل المعارك إلى انهك الجيش العراقي وأوشكت ذخيرته على النفاد، لذا فقد لمحت الحكومة العراقية بشكل غير مباشر عن إمكانية التوصل مع إيران إلى إتفاق تعديل الحدود في شط العرب مقابل قطع الأخيرة مساعداتها عن المسألة الكردية، وقد لاقت هذه الفكرة استحسان شاه إيران (بينغوي، ٢٠١٧، ص ٣٦؛ سالم، ٢٠١٩، ص ١٦٠ - ١٦١).

وخلال انعقاد مؤتمر القمة العربية في المغرب في تشرين الأول ١٩٧٤، قدم صدام حسين شكاية ضد إيران وتوتر العلاقات، لذا فقد اتخذ المؤتمر قراراً لوساطة بالاجمال وأوكلت تلك الوساطة لكل من ملك الأردن الحسين بن طلال وملك المغرب الحسن الثاني والرئيس المصري أنور السادات الذي كان مرتبط بعلاقة وثيقة مع شاه إيران، والذي كان يأمل من جانبه في مجال توسطه لإنهاء النزاع بين العراق وإيران قد الإمكان (بوقنطرة، ١٩٩٧، ص ٨٢؛ سالم، ٢٠١٩، ص ١٦٠ - ١٦١)، وفي منتصف شتاء ١٩٧٤ اجتمع الوفدان العراقي والإيراني مرة أخرى في اسطنبول،

كما تم اللقاء في نيويورك بين كيسنجر ومندوب العراق في مجلس الامن طالب شبيب، وتواصلت جهود تركيا مرة أخرى حينما قامت في نهاية عام ١٩٧٤ بعقد اجتماع ثلاثي لتمثيل العراق وايران وتركيا في اسطنبول (خدوري، ١٩٨٥، ص ٢٤٧- ٢٤٨).

لم تحقق المفاوضات السرية التي عقدت في اسطنبول نجاحاً كبيراً، إذ تزامن ذلك مع اخفاق الجيش العراقي في حسم الموضوع الكردي عسكرياً، بالإضافة إلى الكلفة العالية للحرب، هذا من جهة (بارزاني، ٢٠٠٨، ص ١٢١)، ومن جهة أخرى كان توقيت هذه المبادرة مؤتمراً القمة العربية - جيداً بالنسبة للولايات المتحدة، لاسيما بعد محاولة كيسنجر لفك القوات بين مصر واسرائيل في سيناء، إذ لم تكن هذه الجهود قد لاقت محل ترحيب من قبل الجانب السوري بهذه الطريقة على اعتبار انهم سوف يعانون من العزلة ولم يستطيعوا تجديد الدعم لهم على أسس قومية، وهذا ما قدر لكيسنجر وأنور السادات انهم إذا استطاعوا مساعدة العراق في التخلص من الضغط الكردي الذي كان يؤرقهم، فإن بغداد ستكون ممتنة لهم، ولن تمنع في مواصلة المفاوضات بين مصر واسرائيل. لذا تم إرسال الدبلوماسي المصري أشرف مروان (١٩٤٤ - ٢٠٠٧) إلى عواصم الدولتين لاستطلاع آراء الفريقين. أوضحت إيران من جانبها انها ستقبل باجراء محادثات والتخلي عن الدعم الكردي، لقاء تنازلات العراق لايران بشأن الملاحة في شط العرب، وأن كيف العراق عن معاداة ايران وعدم تأييد سوريا في معارضتها لاتفاقية سيناء بين مصر واسرائيل (جالاند، ٢٠١٢، ص ٢٦٤- ٢٦٥).

وفي ظل هذا التقارب الايراني العراقي والوساطات الاقليمية المستمرة، لم تكن هذه الأخبار بعيدة عن الإدارة الأمريكية، ففي التاسع من شباط عام ١٩٧٥ أبلغ كيسنجر الرئيس الأمريكي جيرالد فورد (١٩١٣ - ٢٠٠٦)، بأن هناك مساعي للبدء بمفاوضات بين شاه ايران وصدام حسين، وقد تكون المسألة الكردية على رأس تلك المفاوضات، لذا فقد أرسل في اليوم اللاحق رسالة اطمئنان إلى الملا البارزاني من دون أن يضمنها أي إشارة إلى خطط الشاه في إبرام صفقة مع الحكومة العراقية (اللهبي، ٢٠٢١، ص ٣٩٩).

أما موقف الأكراد من هذه المفاوضات، فلم يكونوا بعيدين تماماً عما كان يجري من مفاوضات للوصول لاتفاق عراقي -ايراني، ويذكر محمود عثمان في هذا الصدد قائلاً: ((أن الكرد كانوا على علم بالاتصالات العراقية والايرانية التي جرت بين وزراء خارجية البلدين؛ وفي نفس الصدد يذكر محسن دزه اي: ((إننا كنا نعرف بلقاءات وزراء خارجية البلدين، لكن لم نتصور ان يكون الاتفاق وزراء خارجية البلدين بهذا الشكل، ولم نظن ان الحكومة ستتخلى عن شط العرب)) (سالم، ٢٠١٩، ص ١٦٥).

وازاء ذلك اجتمعت القيادات الكردية مع الملا البارزاني والمسؤولين عن العلاقة مع ايران وتساؤلوا عن امكانية تفاهم مع العراق والتخلي عن المسألة الكردية، وبعد مناقشة اتمرت لساعات عدة اختتم البارزاني قوله: ((إذا كان الأمر متروكاً لإيران، فإنها ستتفق، ولكن هناك من هو أكبر منها في العملية))، ويبدو من خلال هذا الاجتماع، وجود قادة آخرون اعتبروا اتفاق ايران والعراق في عداد المستحيل، ولربما كان ذلك شيئاً غريباً حقاً في ان لا تفكر القيادات الكردية بما سيحدث لو اتفقت ايران والعراق، وان يحاولوا بذلك وضع خطة بديلة في حالة افتراض حدوث الاتفاق (عيسى، ١٩٩٢، ص ٣٧١- ٣٧٢).

حاول الملا البارزاني الالتجاء إلى الولايات المتحدة من أجل الحصول على الدعم اللازم له، فأرسل ي السادس عشر من كانون الثاني عام ١٩٧٥ رسالة مطولة إلى كيسنجر، عبر فيها عن خشيته من أن يكون التقارب العراقي - الإيراني على حساب المسألة الكردية، وأبدى الملا رغبته في الحصول على المساعدات العسكرية الأمريكية لتحسين وضعه في الشمال، ولكي يستغل حلول شتاء عام ١٩٧٥ لتحقيق تقدم ميداني في ساحة المعركة (معتوق، ٢٠١٧، ص ١٩٥). إلا ان الاحداث - فميا بعد - كانت عكس ذلك فيما يخص المساعدات الأمريكية، وهذا ما أشار اليه تقرير لجنة بايك: ((لقد كانت سياستنا غير أخلاقية إزاء الأكراد، فلا نحن ساعدنهم ولا نحن تركناهم يحلون مشاكلهم بالمفاوضات مع الحكومة العراقية .. لقد حرضناهم ثم تخلينا عنهم)) (الموصلي، ٢٠٠٠، ص ٣٣٦).

وفي الوقت الذي كانت ايران منشغلة بالاتصال مع العراق بواسطة الحكومة الجزائرية لعقد لقاء مباشر بين صدام وشاه ايران في قمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) المزمع عقدها في الجزائر، حاولت ايران إشغال الأكراد وتشيتت رؤيتها من خلال طرح مشروع تشكيل حكومة عراقية مؤقتة، وأوهمتهم بأن المملكة الأردنية هي الدولة الأولى التي يجب مفاتها بمشروع (سالم، ٢٠١٩، ص ١٦٠).

وفي غضون ذلك، كان الملا مصطفى البارزاني يعتقد ان الشاه لا يمكن ان يتخلى عن المسألة الكردية خاصة بعد الدعم الأمريكي له، ولهذا أرسل البارزاني بعد توجيه أنور السادات رسالة إلى الملا البارزاني يطلب منه ارسال مبعوث ينوب عنه بصحبة مندوب خاص وهو محمد محمود عبدالرحن (سامي) إلى القاهرة، فقام السادات بتسجيل اللقاء وأرسل شريط التسجيل إلى الشاه محمد الذي غضب من الطلب الكردي ؛ وكان السادات حينها قد نوه لمبعوث الملا حدوث اتفاق عراقي - إيراني لكنه أكد أن الاتفاق لا يضر بالکرد (جالاند، ٢٠١٢، ص ٢٦٥؛ سالم، ٢٠١٩، ص ١٦٧)، بل مدح الاتفاق، وقال للوفد الكردي: ((إن الشاه رجل نبيل وشريف وموقفه من

قضيتكم نبيل وشريف، وإنها ليست معروضة للمساومة في المفاوضات، وأن الشاه مصر على ذلك، وأني من جانبي أريد تطمين حقوقكم في هذه الوساطة التي باشرنا بها فعلاً)) (عيسى، ١٩٩٢، ٣٧٢).

وفي هذا الصدد يذكر أيضاً الأستاذ مسعود وهو أحد الذين عاش تفاصيل هذه الأحداث المثيرة، في معرض حديثه عن هذا الاتفاق؛ ((في الواقع ان الجميع كان شريكاً في هذه العملية - المقصود اتفاقية الجزائر او التفاهم بين صدام والشاه - فهؤلاء وغيرهم اتفقوا على ان الحل الوحيد هو الاعداد للقاء شخصي بين صدام حسين وشاه ايران بمانسبة عقد مؤتمر الأوبك في الجزائر (عبد القادر، ٢٠١٦، ص ٤٨٠ - ٤٨١)).

اثارت هذه المفاوضات - والتي كانت في طريقها إلى التحقق - مخاوف الملا البارزاني، لذا فقد توجه مع مساعديه محمود عثمان ومحسن دزئي إلى طهران لاستطلاع الوضع القائم، لكن جرى ابقاؤهم في طهران أسابيع عدة، في انتظار موعد مع الشاه كان يؤجله دوماً، في ظل وجود شائعات عن وجود مبادرتين جزائرية وأردنية لحل الخلاف بين العراق وايران على حساب الأكراد. وخلال وجود البارزاني في طهران سافر الشاه إلى سويسرا للاجتماع مع كيسنجر لاتمام الصفقة، ثم عاد إلى ايران، ثم غادرها في الرابع من آذار ١٩٧٥ إلى الجزائر لحضور اجتماع قمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، ومن دون ان يقابله البارزاني. ويذكر أحمد الجليبي (١٩٤٤ - ٢٠١٥) انه جاء إلى طهران في الثاني من آذار ١٩٧٥ وأخبر البارزاني بالاتفاق المنوي توقيعيه في الجزائر (خرسان، ٢٠٠١، ص ٢٢٦؛ السمر، ٢٠١٢، ص ٤١٧ - ٤١٨).

ويبدو ان خشية ومخاوف الملا البارزاني كانت مبررة إلى حد ما، ففي مساء ٣ آذار ١٩٧٥ هبطت طائرة الرئيس العراقي صدام حسين في مطار الجزائر، وكان الهدف الظاهر من الزيارة هو المشاركة في مؤتمر الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وفي نفس اليوم أيضاً وصل الوفد الايراني برئاسة الشاه محمد رضا بهلوي (محمد، ٢٠١٣، ص ٧٢٧). وبعد مناقشات طويلة بشأن العلاقات بين البلدين لاسيما قضايا الحدود ومساعدة ايران للأكراد، ونتيجة وساطات وجهود مكثفة من مصر والأردن وتركيا والولايات المتحدة حتى السوفيت بشكل غير معلن وبترتيب مباشر من الرئيس الجزائري هواري بومدين (١٩٣٢ - ١٩٧٨)، اسفرت المناقشات عن توقيع اتفاق يوم السادس من آذار ١٩٧٥ عرفت بـ(اتفاقية الجزائر) (محمود، ٢٠١٦، ص ١٢٣ - ١٢٤؛ عزيز، ٢٠٠٩، ص ٢٨٠؛ خرسان، ٢٠٠١، ص ٢٢٦).

تضمنت هذه الاتفاقية العديد من الأمور أهمها: إجراء تخطيط نهائي للحدود البرية بين العراق وإيران بناءً على بروتوكول القسطنطينية لعام ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود

لعام ١٩١٤، وترسيم الحدود النهرية للبلدين وفق خط التالوك، والالتزام بالحفاظ على رقابة حازمة وفعالة على حدودهما المشتركة من أجل وضع حد نهائي لجميع المشاكل ذات الطابع التخريبي، في اشارة واضحة إلى المسألة الكردية (معتوق، ٢٠١٧، ص ١٩٦؛ محمد، ٢٠١٣، ص ٧٢٧؛ عيسى، ٢٠٠٥، ص ٣٧٣). وهذا ما يظهر لنا من خلال ما تقدم مدى أهمية هذه المنطقة في السياسة الدولية والاقليمية التي أثرت تأثيراً مباشراً في ميزان القوى بين الشرق والغرب مما أثر بدوره في العلاقات الدولية وفي المسألة الكردية، كما أرجع إبرام هذه الاتفاقية العلاقات الإقليمية إلى زمن التحالفات ولاسيما على الصعيد السياسي (عزيز، ٢٠٠٩، ص ٢٨٠).

لقد أثار اتفاق الجزائر عام ١٩٧٥ قلق الأكراد وزعيمهم الملا البارزاني، لاسيما انهم كانوا يعتمدون بشكل كبير على الدعم الإيراني في مسألتهم مع الحكومة العراقية، لذا فقد توجهوا إلى الولايات المتحدة. فقد كان من الطبيعي ان يفرض الكرد اتفاقية الجزائر لأنهم عدوها بمثابة خيانة من الشاه لمسألتهم (معتوق، ٢٠١٧، ص ١٩٦-١٩٧؛ جاليند، ٢٠١٢، ص ٢٦٧). وفي الواقع، كان اقدام الشاه على هذه الخطوة، لأنه وجد فيها تحقيقاً لمصالحه، ولأن شركاءه الأجانب، لم يقدروا، أو لم يرغبوا في منعه من القيام بها، لاسيما بالتنازل الأهم من الجانب العراقي الذي يريده الشاه أكثر من أي شيء آخر (أي إعادة ترسيم الحدود في شط العرب عند خط الوسط في المياه العميقة) راندل، ١٩٩٧، ص ٢١٨؛ السمر، ٢٠١٢، ص ٤٢٠).

في حين وجد العراق بان هذه الاتفاقية كانت بمثابة دبراً للحفاظ على وضعه واحداً موحداً من محاولات الانفصال والتقسيم كما كان يشاع آنذاك، وان ايران ثبتت لها رسمياً حقاً مكتسباً يخالف كل المواثيق السابقة، على اعتبار ان الاتفاقية وحال دخولها حيز التنفيذ أعطت لنظام الشاه فرصة استراتيجية؛ إذ صار وصفها في شط العرب بمثابة الشريط بل والسيد على الجزء الأكبر منه، وهو ما عدّ حينها تنازلاً عراقياً وتفريطاً بالسيادة العراقية، الأمر الذي يخطئ معه البعض بالقول، أن الحكومة العراقية وافقت على هذه الاتفاقية حفاظاً على وجودها بعد ان بدأ لها الوضع من الخطورة بمكان سيما بعد ما أعلن أقطابه مراراً نفاذ ذخيرة الجيش العراقي لاستمرار ديمومة القتال في شمال العراق (العمار، ٢٠٠٩، ص ١١). وهذا ما يفسر لنا أن الحكومة العراقية كانت أمام خيارات صعبة. فأما ان تستجيب لمطالب الكرد وتمنحهم الحكم الذاتي (الحقيقي)، أو أنها تحاصرهم وتقطع شريان الامدادات وذلك عن طريق منح ايران امتيازات في شط العرب، أو ان تلجأ الحكومة العراقية إلى فتح جبهة خارجية بقصد وقف الدعم الاقليمي والدولي عند الكرد، الا ان الحكومة العراقية فضلت الخيار الثاني (أحمد، ٢٠١١، ص ٣٩٩)، لذا فقد قام نائب الرئيس صدام حسين بابلاغ الشاه وبحضور هوارى بومدين، بانه سوف يمنح

الأكراد مهلة اسبوع واحد للتفكير في مواصلة القتال أو الرضوخ للحكومة في بغداد، أما أولئك الذي لا يرغبون بذلك، فقد قرر امهالهم مدة اسبوعين لغرض اللجوء إلى إيران (معتوق، ٢٠١٧، ص ١٩٧).

ولغرض تحقيق اتفاقية الجزائر ووضعها موضع التنفيذ، لم ينتظر الشاه طويلاً، فبعد عودته إلى طهران في مساء ٦ آذار ١٩٧٥، أصدر الشاه أمراً لرئيس الأركان الفريق غلام رضا وأمره بسحب جميع الوحدات العسكرية وبطاريات المدافع ومنظومات الصواريخ من كردستان من دون اعلام القيادات الكردية، والتي بعثت الأخيرة بدورها ببرقية استفسار إلى ممثل الحركة الكردية في طهران شقيق قزاز فأجاب مفصلاً عن تمرير وتوقيع الاتفاقية. ويذكر الاستاذ مسعود بقوله: ((كنت اقضي اجازة فكتب إلي أخي ادريس رسالتين ينبئني فيهما بقيام السلطة الايرانية بسحب مدافعها فعدت فور تسلمي الرسالتين)) (عبد القادر، ٢٠١٦، ص ٤٨١).

وقد أرسل الملا البارزاني برقية إلى كردستان يطلب من اللجنة المركزية في الحزب الاجتماع واتخاذ قرار، فاجتمعت اللجنة في منطقة حاج عمران في ٧ آذار وملا مصطفى لا يزال في إيران. وقد جاء القرار باستمرار القتال، ولكن بوحدات صغيرة، وفي هذا الوقت استمر القتال بكل ضراوة وانتظرت القيادة بفارغ الصبر عودة الرئيس البارزاني، وهم يأملون ان يبارك خطوتهم هذه عند عودته إلى كردستان (جاليند، ٢٠١٢، ص ٢٦٧)، في حين كان الجانب الايراني متمسك بهذه الاتفاقية وأشد صرامة في تضيق الاتفاق وبنوده مما كن يتوقعه صدام، إذ طبق الشاه الاتفاق بعد ثمان ساعات فقط (عبد الكريم وآخرون، ٢٠١٢، ص ٣٤٨؛ سالم، ٢٠١٩، ص ١٧٢). وبناءً على ذلك شنت القوات العراقية في ٨ آذار ١٩٧٥ هجوماً واسعاً ضد مواقع الأكراد ووصفت محطات الاذاعة العراقية والايرانية نهاية لحرب الدعاية والدعاية المضادة ابتداءً من هذا التاريخ (عيسى، ١٩٩٢، ص ٢٣٧).

وعلى الرغم من الوعد الذي قدمه صدام للشاه وبحضور الرئيس الجزائري هواري بومدين - كما ذكرنا سابقاً - ان الحكومة ستمهل الملا البارزاني والكرد اسبوع واحد لتقرير ما إذا كانوا يريدون البقاء في العراق والرضوخ للحكومة أو اللجوء إلى إيران شريطة ان يقوم الملا البارزاني ورفاقه بتسليم اسلحتهم وذخائرهم إلى الحكومة الايرانية، إلا ان ذلك كان محاولة لنزع سلاحهم ليكونوا تحت رحمة الجانب الإيراني، فضلاً عن ان إيران استطاعت ان تحقق ما كانت تصبو إليه، وهو ما عبر عنه الشاه فيما بعد بالقول: ((لقد ساعدنا الكرد حتى المرحلة الأخيرة .. انني لم اكن ارغب في بعث المسألة الكردية، فلدينا أقلية كردية في إيران، لكنني أردت أن

اصفح الحكومة بغداد على وجهها، وعندما توقفوا عن مضايقتنا توقفنا نحن عن مضايقتهم (...)) (محمد، ٢٠٠٨، ص ١٩٠؛ احمد، ٢٠١٤، ص ٣٩٩؛ معتوق، ٢٠١٧، ص ١٩٨).

وبعد وصول محسن دزئي من طهران في ١٩٧٥/٣/٩ إلى كردستان العراق، وشرح أبعاد المؤامرة، اوصى بالحذر والاستمرار بالدفاع، وذكر أنه من المحتمل أن الشاه لن يسمح للبارزاني العودة إلى البارزان وعلينا ان نتوقع كل شيء من هذا الرجل - الشاه - (عبد القادر، ٢٠١٦، ٤٨١)، كما وناشد الملا البارزاني من خلال رسائله التي بعثها إلى كيسنجر - الذي كان يسيطر على مقاليد السياسة الخارجية الامريكية في ذلك الحين - يطلب منه فيها التدخل لمساعدة الشعب الكوردي والضغط على ايران، ومن هذه الرسائل التي بعثها في ١٠ آذار ١٩٧٥ والتي جاء فيها: ((ان قلوبنا دامية لرؤية أولى النتائج الجانبية المباشرة لاتفاقهما في الجزائر تتمثل في تدمير شعبنا الضعيف بطريقة لم يسبق لها مثيل، فإيران اغلقت حدودها في وجهنا كلياً، في حين بدأ العراقيون بشن أكبر هجوم ضدنا في تاريخهم ... ما يجري هو تدمير لحركتنا وشعبنا بطريقة غير معقولة، وفي ظل صمت مطبق من جانب جميع الأطراف (...)) (بارزاني، ٢٠٠٢، ص ١٢٥).

إلا ان وزير الخارجية الأمريكية لم يرد على المناشدة الكردية لأنه هو نفسه كان منهمكاً في عملية التقارب بين العراق وايران متخلياً بذلك عن الأكراذ (اللهيي، ٢٠٢١، ص ٤٠١)، وبهذه الطريقة كان كيسنجر يأمل في ضمان نية العراق (الحسنة) لاحقاً وموافقته السرية على اجراءات فك الاشتباك بين مصر واسرائيل التي كانت منشغلاً بها (سالم، ٢٠١٩، صفحة ١٧٣). وهكذا بقيت جميع الرسائل المتعلقة بالشأن الكردي من دون رد رغم استمرار النداءات، ولم تستجب حتى فيما يخص تقديم مساعدات إنسانية لآلاف اللاجئين الكورد في ايران، حيث كان الدبلوماسيون الأمريكيان - خصوصاً العاملين في شعبة رعاية المصالح الأمريكية في بغداد - متحفظين ازاء قيام حكومتهم بأي تحرك في مجال الإغاثة الإنسانية (بارزاني، ٢٠٠٨، ص ١٢٥).

وفي ١١ آذار ١٩٧٥ وافق الشاه على مقابلة البارزاني مع مساعديه محمود عثمان ومحسن دزئي، وقال له: ((إني اضطررت إلى عقد هذا الاتفاق ولو لم أفعل لتورطت في قتال وساع النطاق مع الحكومة العراقية، وفيه سيرمي السوفيت بكل ثقلهم ثم ان الاتفاق من الناحية الأخرى في مصلحة الشعب الإيراني تماماً، كما وجدتم من مصلحتكم ان تعقدوا اتفاق الحادي عشر من آذار، ان لديكم مهلة حتى نهاية شهر آذار حيث ستكون الحدود مفتوحة أمام كل من يريد اللجوء إلى ايران والحرية مضمونة لكل من يريد أن يبقى وبعد تمام المهلة ستغلق الحدود)) (عبد القادر، ٢٠١٦، ص ٤٨١؛ السمر، ٢٠١٢، ص ٤٢٢). وقد أصاب هذا القول الملا البارزاني بخيبة أمل، إلا

أنه لم يكن يستطيع مناقشة الشاه بذلك القرار، لأن الأخير أوضح له بشكل قاطع: ((أنا أقول لك ما هو قراري ولا مكان للجدل أو المناقشة...))، فرد عليه الملا البارزاني بالقول: ((نحن وما دمت راضياً عن اتفاقية الجزائر وتؤمن مصالح إيران التي هي وطننا الأم، لا يوجد لدينا شيء ضدها، ونحن رهن أوامرنا إذا قلت لنا موتوا نموت أو عيشوا نعيش، لقد كنا مخلصين لك ولا نزال وسوف يبقى هكذا في المستقبل أيضاً، ونأمل أن تستمر رعايتكم لنا ولقضيئنا دوماً...)) وقد رد الشاه على ذلك موضحاً أن من حق الكرد مواصلة القتال وهم أحرار في ذلك، إلا أن ذلك سيكون من غير دعم إيراني، وبالمقابل وافق الشاه على استقبال اللاجئين الكرد في بلاده (الخراسان، ٢٠٠١، ص ٢٢٩؛ عبد القادر، ٢٠١٦، ص ٢٦٧).

وبعد عودة البارزاني إلى مقره في شمال العراق في ١٢/٣/١٩٧٦، عقد سلسلة من الاجتماعات استمرت حتى ١٩ آذار، وبعد أن اطلع الحاضرين على محادثاته مع الشاه، كانت أمام المجتمعين ثلاثة خيارات: الأول هو الاستسلام إلى السلطات العراقية والاستفادة من العفو العام، والثاني: هو اللجوء إلى إيران، والثالث: الاستمرار في القتال في ظل الامكانيات المتوفرة (جالياند، ٢٠١٢، ص ٢٦٧؛ السمر، ٢٠١٢، ص ٤٢٥). ومن خلال هذا النقاش، كان الرأي الأخير هو الذي كان سائداً لدى الكرد تجهيزات واعتدة ومؤن تكفي لهم، إلا أن الملا البارزاني كان لديه رأي مختلف لأنه كن يعرف صعوبة مواصلة القتال واستحاليته من الناحية العملية، ولإدراكه أيضاً، أن اتفاقية الجزائر ما هي إلا "صفقة دولة" لا تستطيع المسألة الكردية مواجهتها، وأن استمرار القتال سيضع الكرد بين "فكي كماشة" النظامين العراقي والإيراني، في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تلتزم الصمت تجاه الكرد ومصيرهم (معتوق، ٢٠١٧، ص ٢٠١؛ جالياند، ٢٠١٢، ص ٢٦٧).

وبعد اخفاق ورفض البرقية التي أرسلها في ١٧ آذار إلى أحمد حسن البكر من أجل فتح مفاوضات جديدة ومنع اراقة مزيد من الدماء، وأمام الوضع الصعب الذي وجد فيه البارزاني نفسه محاصراً، وحلفاؤه قد خانوه وتخلوا عنه، والجيش يتقدم على كل الجبهات، اتخذ قرار إنهاء المسألة، وفي ليلة ١٨ آذار، وفي اجتماع موسع للمكتب السياسي والقادة العسكريين أخبر البارزاني الحاضرين بقراره الشخصي بعدم مواصلة الكفاح وبالانسحاب إلى إيران، إذا رغب البعض في الاستمرار في القتال فإنهم أحرار في فعل ذلك، وفي ليلة ١٩ - ٢٠/٣/١٩٧٥ أعلن مقر البارزاني نهاية "المسألة"، والانسحاب إلى إيران، بعد تدمير الإذاعة والمطبعة والأسلحة الثقيلة التي لا يمكن نقلها، وفي اليوم الخامس وعشرين من الشهر نفسه غادر كردستان متوجهاً إلى إيران، وبذلك انتهت المسألة بانتهاء آخر جيوب لها في يوم ٢٦ آذار لتدخل بعدها وحدات كبيرة

من الجيش العراقي للمناطق التي كان يسكنها الكُرد منذُ عام ١٩٦١ (جالاند، ٢٠١٢، ص ٢٦٧ - ٢٦٨؛ السمر، ٢٠١٢، ص ٤٢٦ - ٤٢٧؛ عبد القادر، ٢٠١٦، ص ٤٨٢).

ونلاحظ مما تقدم، أدت تلك التطورات -اتفاقية الجزائر -إلى إصابة القيادة الكُردية بخيبة أمل بسبب تخلي إيران عن المسألة الكردية، فعلى الرغم من اتفاقية الجزائر إعادة ترتيب موازين القوى وتوجهاتها من جديد، إلا ان نتائجها المباشرة كانت إقليمية بصورة عامة، وكانت إيران الطرف الرابع في هذه الصفقة السياسية التي من خلالها استطاعت توجيه ضربة قاتلة للمسألة الكردية في العراق بمساعدة الأطراف المشاركة في إبرامها، وعُد العراق الطرف الخاسر بعد المسألة الكردية في عقدها، غُذ فقد جزءاً من أراضيه، وتنازل لإيران عن سيادة الخليج العربي (السامرائي، ٢٠١٥، ص ٢٨٨؛ عزيز، ٢٠٠٩، ص ٢٨٠ - ٢٨١). وقد عبر البارزاني عن ذلك بقوله: ((ان الحرب قد انتهت ونحنُ وحيدون دون أصدقاء، ولم يعد الأمريكيان يقدمون لنا أية مساعدات، وننتظر اياماً سوداء قائمة ...)) (محمد، ٢٠٠٨، ص ١٠٩؛ محمود، ٢٠١٦، ص ١٢٤؛ الزرداوي، ٢٠١٢، ص ١٥٢؛ معتوق، ٢٠١٧، ص ٢٠٢).

وبعد عقد اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥، وما نتج عنها من تأثير على المسألة الكردية وأدى إلى انهاء الكفاح المسلح، انتقل الكُرد إلى مرحلة النضال السياسي، إذ أصبح أمام الكُرد - كما ذكرنا سابقاً - إما اللجوء إلى إيران أو العودة إلى العراق والاستسلام للحكومة - ولكن بعد فترة ليست بالقصيرة، بدأ الكُرد بتنظيم صفوفهم مرة أخرى، فظهرت عدة تيارات وأحزاب جديدة تتناسب مع ظروف المرحلة (أمين، ٢٠١٣، ص ١٠ - ١١). وهو تطوير طبيعي وحمى لكل مسألة تحريرية، إذ ظهر على المسرح السياسي الكردي ثلاث تيارات الأول: تيار اصلاحي قومي يدعوا إلى تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني من جديد ومواصلة العمل تحت راية بذريعة التمسك بالدور التاريخي له، والثاني: كان يدعوا إلى إحياء الحزب بزعامته التقليدية وبموافقة الولايات المتحدة وإيران على أن يكون نشاطه مرهون بما تسمح به الدولتان، والثالث: تيار ثوري يؤمن بالنضال الجماهيري الثوري للقوى التقدمية ويسعى إلى تحقيق الأهداف الديمقراطية المشتركة والأمني القومية الخاصة، وكان هذا التيار موجود داخل الحركة الكردية واستهجن الارتباط بإيران ويدين العلاقة مع الولايات المتحدة والدوائر الغربية (عونى، ١٩٩٩، ص ١٧٠؛ عيسى، ١٩٩١، ص ٢٤٤ - ٢٤٧).

وقد تبلور التيار الثالث -الأخير - في قيام الاتحاد الوطني الكردستاني. وبناء على ذلك سيعيد جلال الطالباني إحياء المسألة الكردية سياسياً وعسكرياً عن طريق تأسيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، بينما سيعيد الحزب الديمقراطي الكردستاني نشاطه السياسي

والعسكري أيضاً هذه المرة تحت عنوان (القيادة المؤقتة للحزب الديمقراطي الكردستاني)، لتبدأ صفحة جديدة من صفحات النضال والكفاح الكردي في كردستان العراق (نجاري، ٢٠٠٩، ص ٥١؛ الزبيدي، ٢٠٠٧، ص ٤٨٦؛ سالم، ٢٠١٩، ص ١٨٣).

وفيما يخص الحزب الديمقراطي الكردستاني، فبعد تقيد المسألة الكردية في آذار ١٩٧٥، تشنت هذا الحزب الذي كان يقود الحركة إلى فئات وجماعات، وواجه ظروفًا قاسية من أجل إعادة التنظيم الكفاح المسلح، وفي الوقت الذي كان الملا مصطفى البارزاني يعيش ويتعالمج في الولايات المتحدة، استأنف أبناؤه وبقية العناصر القيادية في الحزب النشاط الحزبي في إيران، فشكل قيادة مؤقتة في تشرين الثاني ١٩٧٥، وأعيد تنظيم الحزب من الداخل والخارج وسط العديد من الصعوبات في جميع المحافظات الكردية والعراقية التي شكل الأكراد فيها الأغلبية العددية للسكان، واختير مسعود بن الملا مصطفى البارزاني رئيساً لهذه القيادة، وقد ظل في هذا المنصب حتى وفاة والده في آذار ١٩٧٩، ثم استأنف الحزب نشاطه العسكري في عام ١٩٧٦، بعد تجربته المرة مع الولايات المتحدة وإيران، وهو الذي كن مكبلاً بالقيود التي فرضها عليه الإيرانيون (طقوش، ٢٠١٥، ص ٢٦٠).

أما الاتحاد الوطني الكردستاني، فتعود فكرة تأسيسه إلى جلال الطالباني، وبعض أنصاره بعد إصداره في الأول من حزيران ١٩٧٥ بياناً من دمشق يعلنون فيه تأسيس هذا الحزب (فايد، ٢٠٠٥، ص ٢٢٧؛ عوني، ١٩٩٩، ص ٢٢٩؛ نجاري، ٢٠٠٩، ص ٤٩).

ومنذ مطلع عام ١٩٧٦ أعلن جلال الطالباني القيام بالكفاح والنضال في كردستان العراق، فالتحق به الآلاف المقاتلين، وبيتن الاتحاد المبادئ الماركسية - اللينينية فكراً للثورة، وكان هذا الحزب بمثابة مظلة أو ستار لجماعتين كرديتين عراقيتين هما: كوملة وهي جماعة ماركسية - لينينية سرية بقيادة نوشيروان مصطفى أمين، وحركة كردستان الاشتراكية بقيادة علي العسكري (فايد، ٢٠١١، ص ٢٣٥؛ طقوش، ٢٠١٥، ص ٢٦١؛ الزبيدي، ٢٠٠٧، ص ٣٣٨) وفي منتصف ١٩٧٦ أعلن الطالباني القيام بالكفاح المسلح في كردستان العراق (العقيقي، ٢٠١١، ص ٦٣)، تحت مسمى (الثورة العراقية المنطلقة في جبال كردستان، بهدف محاربة الدكتاتورية من أجل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وإنهاء الظلم والاضطهاد القومي، والرجعية والاقطاعية) (عيسى، ١٩٩٢، ص ٢٤٨؛ سالم، ٢٠١٩، ص ١٨٥). ونفذت قوات الاتحاد الوطني الكردستاني (الأنصار) عدة عمليات على المواقع العسكرية في كردستان العراق، إضافة إلى تنفيذ عملية اغتيال محافظ السليمانية، وأصبحت مفارز قوات الأنصار تنتشر في كل مناطق كردستان وتشن الهجمات المسلحة على المقار الحكومية، وكذلك تصادمها مع قوة من الجيش العراقي الذي كان قد شن

عملية عسكرية في قرية (قاينجة) في السليمانية بحثاً عن مقاتلين كُرد (شعيوكا، ١٩٩٩، ص٤٢).

وعلى الرغم من نشاط هذين الحزبين في مجال استمرار مواجهة الحكومة العراقية، إلا أن العلاقات بين الحزبين اتسمت بمعظمها بالتصادمية، بحيث أصبح لكل من حزب الاتحاد الوطني والبارتي أنصاره وأتباعه وتنظيمه العسكري، وأعلن الحزبان خلافهما حول أسباب انهيار المسألة الكردية. حيث كان الاتحاد الذي يرأسه الطالباني يضع مسؤولية برود المسألة الكردية وعدم استمرار النضال والكفاح والرضوخ لاتفاقية الجزائر على عاتق قيادة الملا البارزاني، في حين كانت القيادة المؤقتة للبارتي تدافع عن قرار إلقاء السلاح لوجود تآمر دولي قوي، وعدم إمكانية مواجهة اتفاقية الجزائر (عوني، ١٩٩٣، ص٩٨-٩٩).

وبعد فترة وجيزة تمكنت القيادة المؤقتة للبارتي من إعادة تنظيمها في كردستان العراق، وأصبحت تنتشر في العديد من المحافظات العربية ذات التواجد الكردي الكبير، والعودة إلى رفع السلاح والمطالبة بالحقوق الكردية من جديد، وإنطلاقها من جديد في ٢٦ أيار ١٩٧٦ بأسم (ثورة كولان) (نجاري، ٢٠٠٩، ص١١١)، والتي بدأت من خلالها تنفيذ سلسلة من المعارك ضد المواقع العسكرية للجيش العراقي في بهدينان وبشكل خاص في مناطق العمادية وزاخودهوك، وفي بالك ورانيا وسيدكان وسورداس شمال السليمانية. ومن جهة أخرى قام الطيران الحربي العراقي بغارات على مناطق في رواندوزوبامو ميدان وقره توبين السليمانية وخانقين (جاليانند، ٢٠١٢، ص٢٨٩).

وفي ظل التوتر الشديد بين الاتحاد الكردستاني والقيادة المؤقتة. فقد حصل اللقاء الأول في لندن بين جلال الطالباني ومسعود البارزاني بواسطة عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني (علي سنجاري)، ووساطة حزب البعث العربي الاشتراكي (القيادة القطرية في سوريا) في ١٦ تشرين الأول ١٩٧٦، وبعد ان وجهت الحكومة السورية الدعوة إلى مسعود البارزاني لغرض إجراء الحوار مع الطالباني، لبى الدعوة وبعد اجتماعات عديدة، وصل الطرفين إلى توقيع اتفاق للتعاون المشترك في آذار ١٩٧٧ (عوني، ١٩٩٣، ص٩٩).

كان موقف الحكومة العراقية من تجدد ونشاط المسألة الكردية في كردستان العراق حازماً، فبعد ان أخدمت الحكومة الكردية في أواسط السبعينات، شرعوا في القضاء على امكانيات نشوئها من جديد، ولأجل تحقيق هذا الهدف وجهوا جهودهم إلى تهجير أكبر عدد ممكن من الكُرد إلى المناطق الجنوبية والوسطى في العراق، وإنشاء ما يسمى بالحزام العربي في المنطقة الحدودية مع تركيا وإيران، وحرمان المسألة الكردية من طليعتها من الديمقراطيين الكرد

والشيوعيين وغيرهم، وتحسين العلاقات مع حلفاء العراق السابقين في حلف بغداد (إيران، تركيا)، مستغلين اهتمام الدولتين في الصراع المشترك ضد الخطر الكردي (جليل، ٢٠١٢، ص ٣٥٨).

وبعد ان توصلت الحكومة العراقية إلى توطيد موقعها بعض الشيء، بدأوا في عام ١٩٧٦ حملتهما ضد حلفائهم بالأمس في الجبهة القومية - الوطنية التقدمية من الشيوعيين، فالجبهة القومية - الوطنية التقدمية، التي حسب أقوال الرئيس العراقي أحمد البكر: ((يجب ألا تتصف بطابع مؤقت، وإنما بطابع استراتيجي))، تحولت إلى جهاز يدعوا لانتهاج الخط السياسي للبعثيين وحدهم وحرم الشيوعيين والديمقراطيون الكرد من إمكانية العمل بصورة مستقلة في إطار الجبهة. وعلاوة على ذلك، وضع صدام حسين، وكأنه يرد على انتقاد الشيوعيين بشأن دور الجبهة القومية ومهامها، في ٧ آذار عام ١٩٧٩ موضع الشك أهلية الوثيقة، التي بفضلها تشكلت الجبهة المشار إليها. وأعلن بوجه خاص: ((لم يكن قيام الجبهة القومية في أوضاع كان فيها حزب البعث في قيادة الدولة ضرورة ملحة)) (عيسى، ٢٠٠٥، ص ٣٩٦)، وبعد ان استقر به المقام في بغداد، تلقى مؤسس حزب البعث ميشيل عفلق، تأييداً من النظام القائم، وقام بزيادة نشاطه المعادي للديمقراطية. وأخذت الحملة المعادية للشيوعية ترتدي طابعاً مكشوفاً أكثر فأكثر، وجرى إعدام عدد من ضباط الجيش العراقي بتهمة الانتماء إلى الحركة الشيوعية (جليل، ٢٠١٢، ص ٣٥٩).

هذا وقد وضعت الحكومة العراقية هدفاً استراتيجياً لأحكام سيطرتها على المنطقة الكردية، إذ أقامت الحكومة بعد تسوية الخلافات الحدودية مع إيران في آذار عام ١٩٧٥ بخطوات للتقارب مع تركيا لتصعد الصراع ضد المسألة الكردية، وهكذا فقد تم في آب عام ١٩٧٨ -بعد زيارة أحمد البكر إلى تركيا -توقيع اتفاقية تركية -عراقية تتسم بطابع معادٍ للكورد، وخاصة المادة الرابعة من الاتفاقية التي تناولت تنسيق جهود الدولتين في صراعهما ضد الكرد، وفي نيسان عام ١٩٧٨ قام قائد الأركان العامة للجيش التركي إيضرين بزيارة إلى العراق، حيث أجرى مفاوضات تتعلق بتنسيق الأعمال لكلا البلدين فيما يخص المسألة الكردية أيضاً (أحمد، ٢٠١١، ص ٣١٤؛ جليل وآخرون، ٢٠١٣، ص ٣٦٢).

مع نهاية عام ١٩٧٨، حدثت تطورات مهمة في إيران، حيث زادت حدة التظاهرات ضد نظام الشاه محمد رضا بهلوي (عقراوي، ٢٠٠٨، ص ١٠٢)، فبعد نضوج الثورة الإسلامية في إيران وانتصارها وسقوط الشاه في ١١ شباط ١٩٧٩، أدى هذا السقوط لإحياء الآمال الكردية في دعم إيراني تحقق للمسألة الكردية دعماً عسكرياً وسياسياً ويشكل ضغطاً على الحكومة العراقية،

ومنذُ ربيع عام ١٩٧٩ ظهرت تغييرات جديدة طفيفة في سياسة العراق إزاء المسألة الكردية، هذه التغييرات التي كان سببها، كما يبدو، الاعداد للحرب ضد إيران، وفي خريف عام ١٩٧٩ قام صدام حسين بزيارة كوردستان العراق، وبالتحديد مدينة السليمانية، وحاول أن يظهر من جانبه أن يظهر بنصرة الحكم الذاتي، بحيث يستطيع الكرْد ان يكون لهم مجلسهم التشريعي. وأعلن في الوقت نفسه ان سوف يسمح لآلاف الأكراد بالعودة إلى كوردستان من المناطق الجنوبية (جليل وآخرون، ٢٠١٣، ص٣٦٢).

منذ مطلع القرن العشرين، عكس واقع المجتمع الكردي وتفاعله مع البيئة الدولية والسياسية المحيطة به، مستفيدة من الظروف التي كانت تعصف بالعراق والمنطقة على حد سواء، وعلى الرغم من مساهمة الأكراد بشكل رئيسي في قيام المملكة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ من خلال دورهم المهم والحيوي في جميع مفاصل الدولة، وبمختلف المستويات، إلا أن سياسة العراق تجاه الكرد بقيت - كما رأينا - من دون حل، بدءاً من عهد الانتداب البريطاني، وتجاهلهم لحقوق الكرد، الأمر الذي دفعهم إلى مواصلة استمرار نشاطهم السياسي، ثم جاءت الحكومة العراقية المتعاقبة بخطوات عدة لحل الخلاف معهم، بدأ منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ من خلال إعطائهم للعراقيين الأكراد الوعود بتشكيل دولة خاصة بهم أو بأن تراعي الحكومة العراقية الاعتبارات القومية الكردية لهم، وهذا ما حصل عليه في عهد عبد الكريم قاسم، والذي عدّ في نظر الأكراد مكسباً معنوياً وسياسياً لا يضاهي ما حصلوا عليه من الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق.

۳۶۵

من جهة أخرى، كان لتدخل العامل الدولي له التأثير المزدوج على المسألة الكردية، إذ لم يكن يرض في إيجاد حل للاتفاق بين الحكومة العراقية والأكراد، إذ تمكن تأثيرات المسألة الكردية في السياسة الدولية اتجاهين، فهي كثيراً ما كانت تتسبب في تقارب دول المنطقة، وزيادة نقاط الاشتراك فيما بينها، ودخولها في اتفاقيات وحلاف ومعاهدات تارة، وتارة أخرى ذو تأثير سلبي لأنه جعل الكرد يعتمدون كلياً على هذا الدعم، وهذا ما جعل مصير المسألة الكردية رهن المتغيرات الإقليمية والدولية كانعقاد اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥.

وفي ظل معرفة ودراية الحكومات العراقية المتعاقبة على السلطة، ان المسألة الكردية هي قضية داخلية في العراق، ولكن محركاتها عالمية واقليمية، إلا أن تلك الحكومات باستثناء اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥، لم تكن تسعى للدخول في حوار مع مصادر الدعم - المالي والعسكري الذي كان يقدم للمسألة الكردية، بل بقيت تعامل العراقيين الأكراد على أنهم هم السبب الأساسي في الحروب والصراعات المسلمة المستمرة، وهذا ما يدل على ان الأنظمة العراقية المتوالية على حكم العراق، كانت مفتقرة في إيجاد حلاً للمسألة في إطار زمني صدم العراق من مساهمة الكثير من ابنائه الأكراد الذين كان من الممكن أن يزيّدوا السياسة العراقية قوة ومتانة.

وأخيراً يمكن القول، أن سياسة العراق تجاه الكرد لم تكن ذات قرار رئيسي وحاسم فيما يتعلق من موقفهم تجاه المسألة الكردية لتشابك المسألة اقليمياً دولياً، وبتوقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥، وتنازل العراق لإيران لجزء من حقوقه لهم، ولم يكن مستعد لإعطاء الكرد حقوقهم القومية، ليكون بذلك محطة تاريخية فاصلة بين حدثين في تاريخ الكرد، تمثل الأول: في أن عقدها كان مصحوباً بانتهاء أهم وأطول فصل من فصول النضال الكردي الذي دام طوال ١٤ عاماً (١٩٦١ - ١٩٧٥)، أما الحدث الثاني فتمثل في اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية عام ١٩٨٠.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

الرسائل:

- ١ - الجبوري، محمد حازم محمد، الاحتلال البريطاني الثاني للعراق. دراسة تاريخية في أساليبه ومظاهره (١٩٤١ - ١٩٤٧)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٠، وما بعدها.
- ٢ - الخزاعي، ناضي داوي طاهر، العلاقات العراقية - الإيرانية (١٩٦٣ - ١٩٧٥). دراسة تاريخية سياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٧.
- ٣ - خيرة، وفيقي، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الأقليمي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري، الجزائر، ٢٠٠٥.
- ٤ - سالم، حيدر سعيد، الأوضاع السياسية لكرد العراق في عهد الرئيس أحمد حسن البكر (١٩٦٨ - ١٩٧٩). دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٩.
- ٥ - عقراوي، منهل الهام عبد آل عزو، العلاقة التركية - الإيرانية (١٩٧٩ - ١٩٨٩)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٨.
- ٦ - العامري، إبراهيم رسول، التطورات السياسية الداخلية في العراق (١٩٦٨ - ١٩٧٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، العراق، ٢٠١٧.
- ٧ - العساف، فايز عبدالله، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكرد العراق نموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، ٢٠١٠.

١ - الدكتوراه:

- ١ - بارزاني، عزيز حسن عزيز، الولايات المتحدة الأمريكية والمسألة الكردية في العراق (١٩٦١ - ١٩٧٥). دراسة تاريخية سياسية وثائقية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة صلاح الدين، أربيل، ٢٠٠٨.
- ٢ - الزرداوي، أركان جمعة أمين رشيد، نشأة وعلاقة الحزب الديمقراطي الكردستاني مع الحكومات والأحزاب السياسية العراقية للمدة من ١٩٤٦ ولغاية ٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سانت كليمنتس العالمية، ٢٠١٢.
- ٣ - عزيزته لار علي أمين، موقف تركيا من القضية الكردية في العراق (١٩٣٧ - ١٩٧٥)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٩.
- ٤ - كريم، عمر محمد محمد، القضية الكردية في سياسة الحكومات العراقية (١٩٣٢ - ١٩٤٥)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سانت كليمنتس، كوردستان - العراق، ٢٠٠٩.

ثانياً: المذكرات:

١. عارف، فؤاد، مذكرات، تقديم وتعليق: كمال مظهر أحمد، مطبعة خبات، (دهوك: ١٩٩٩).
٢. الهاشمي، طه، مذكرات طه الهاشمي (١٩١٩ - ١٩٤٣م)، دار الطليعة، (بيروت: ١٩٨٧).

٣. هاشم، جواد، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام (ذكريات في السياسة العراقية ١٩٦٧ - ٢٠٠٠)، دار الساقى، (بيروت: ٢٠٠٣).

٤. هيكل، محمد حسنين، تقرير لجنة بابك، الحل والحرب، ط٤، شركة المطبوعات للنشر، (بيروت: ١٩٨٢).

ثالثاً: الكتب العربية والمعرية:

١. أسرد، فريد، المسألة الكردية بعد قانون إدارة الدولة العراقية، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، (السليمانية: ٢٠٠٤).

٢. أحمد، محمود رزوق، الحركة الكردية في العراق. دور البارزانيين في طريق الحكم الذاتي (١٩١٨ - ١٩٦٨)، دار المعتز للنشر والتوزيع، (عمان: ٢٠١٤).

٣. آدموندز، سي جي، كرد وترك وعرب. سياسة ورحلات وبحوث عند الشمال الشرقي من العراق (١٩١٩ - ١٩٢٥م)، ترجمة: جرجيس فتح الله، دار العروبة للنشر والتوزيع، (بغداد: ١٩٧١).

٤. بوقنطار، الحسان، السياسة العربية للمملكة المغربية، مركز الدراسات العربي الأوربي، (باريس: ١٩٩٧).

٥. بينغيو، اوغرا، كرد العراق بناء دولة داخل دولة، ترجمة وتحقيق: عبدالرزاق عبدالله بوتاني، دار الساقى ودار آراس للطباعة والنشر، (بيروت: ٢٠١٧).

٦. البارزاني، مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، الجزء الثالث، ثورة أيلول (١٩٦١ - ١٩٧٥)، (أربيل: ٢٠٠٢).

٧. بلال، اسماعيل زبير، ثورات بارزان (١٩٠٧ - ١٩٣٥)، مطبعة وزارة الثقافة، (أربيل: ١٩٩٨).

٨. بوا، توماس، الأكرد، ترجمة: محمد تيسر خان، دار الفكر العربي المعاصر، (بيروت: ٢٠٠١).

٩. أبو بكر، أحمد عثمان، كردستان في عهد السلام (بعد الحرب العالمية الأولى)، كاوا للنشر والتوزيع، (أربيل - بيروت: ٢٠٠٢).

١٠. تاج الدين، أحمد سعيد، محنة أمة: ماذا جرى في العراق، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، (بيروت: ٢٠٠٩).

١١. تريب، تشارلز، صفحات من تاريخ العراق. بحث موثق في تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة المدنية حتى أواسط ٢٠٠٢، الدار العربية للعلوم ناشرون، (لبنان: ٢٠٠٦).

١٢. جليل، جليلي، الحركة الكردية في العصر الحديث، ترجمة: عبيد حاجي، ط٢، مطبعة خاني، (دهوك: ٢٠١٢).

١٣. جليل وآخرون، جليلي، الحركة الكردية في العصر الحديث، ترجمة: عبيد حاجي، ط٢، دار الفارابي، (بيروت: ٢٠١٣).

١٤. جالياند، جيراد، الكرد وكردستان. شعب بدون وطن، ترجمة: عبدالسلام النقشبندى، دار آراس للطباعة والنشر، (أربيل: ٢٠١٢).

١٥. جواد، سعد ناجي، العراق والمسألة الكردية (١٩٥٨ - ١٩٧٠)، دار اللام، (لندن: ١٩٩٠).

١٦. الحسنى، عبدالرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، ط٧، دار الشؤون الثقافية، (بغداد: ١٩٨٨).

١٧. خاروداكي، ماريانا، الكرد والسياسة الخارجية الأمريكية. العلاقات الدولية في الشرق الأوسط منذ ١٩٤٥، ترجمة: خليل الجيوسي، دار الفارابي، (بيروت: ٢٠١١).
١٨. خدوري، مجيد، العراق الاشتراكي (١٩٦٨ - ١٩٧٦)، الدار المتحدة للنشر، (بيروت: ١٩٨٥).
١٩. خدوري، مجيد، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، (بيروت: ١٩٧٤).
٢٠. الخرسان، صلاح، التيارات السياسية في كردستان العراق قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق (١٩٤٦ - ٢٠٠١)، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت: ٢٠٠١).
٢١. الخلفاوي، سعيد محمد، الجمهورية الثابتة بداية مرحلة جديدة من تاريخ العراق الحديث، د.ط، (بغداد: ٢٠٠٨).
٢٢. خصباك، شاكر، الكرد والمسألة الكردية، منشورات الثقافة الجديدة، (بغداد: ١٩٥٩).
٢٣. الدرة، محمود، القضية الكردية، ط٢، (بيروت: ١٩٦٦)، ص ١٩؛ حسين جميل، العراق شهادة تاريخية (١٩٠٨ - ١٩٣٠)، دار اللام، (لندن: ١٩٨٧).
٢٤. راندل، جوناثان، أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها، ترجمة: فادي حمود، دار النار للنشر، (بيروت: ١٩٩٧).
٢٥. الزبيدي، حسن لطيف، موسوعة الأحزاب العراقية. الأحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية والدينية في العراق، مؤسسة العارف للمطبوعات، (لبنان: ٢٠٠٧).
٢٦. زكي، نبيل، الأكراد: الأساطير والثورات والحروب، مطبوعات كتاب اليوم، العدد (٨)، دار اخبار اليوم، (مصر: ١٩٩١).
٢٧. زينب عبدالحسين الزهيري، عبد الرحمن عارف ودوره السياسي في العراق (١٩٦٦ - ١٩٦٨)، دار اسامة للنشر والتوزيع، (عمان: ٢٠١٢).
٢٨. الزبيدي، ليث عبدالحسن، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ط٢، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد: ١٩٨١).
٢٩. السامرائي، ابراهيم عبد الطالب، العراق البلد العربي الذي نخره السياسيون (١٩١٤ - ٢٠٠٣م)، دار المعتز للنشر والتوزيع، (عمان: ٢٠١٥).
٣٠. السمر، عمار علي، شمال العراق (١٩٥٨ - ١٩٧٥). دراسة سياسية، المركز العربي للأبحاث. دراسة السياسات، (بيروت: ٢٠١٢).
٣١. سلوغت، ماريون فاروق سلوغت وبيتر، العراق الحديث من الثورة إلى الديكتاتورية، ترجمة مركز الدراسات والترجمة، الزهراء للإعلام العربي، (القاهرة: ١٩٩٢).
٣٢. سعد الله، صلاح، المسألة الكردية في العراق، ط٢، دار المثني للطباعة والنشر، (بغداد: ٢٠٠٣).
٣٣. شريف، سوسن جبار عبد الرحمن، الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية (١٩٧١ - ١٩٨٨)، دار المعتز للنشر والتوزيع، (الأردن: ٢٠١٦).
٣٤. شعيوكا، جميل ميخا، أقليات شمال العراق بين القانون والسياسة، دار صحاري للصحافة والنشر، (هنكاري: ١٩٩٩).

٣٥. شورش، سامي، كردستان والأكراد: الحركة القومية والزعامة السياسية: إدريس بارزاني ... نموذجاً، دار نوارس للطباعة والنشر، (أربيل: ٢٠٠١).
٣٦. طقوش، محمد سهيل، تاريخ الأكراد (٦٣٧- ٢٠١٥م)، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، (لبنان: ٢٠١٥).
٣٧. عبد الكريم، إبراهيم وآخرون، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، سلسلة مؤتمرات (٦١)، مركز دراسات الشرق الأوسط، (عمان: ٢٠١٢).
٣٨. العتيقي، يعقوب يوسف، الكرد وقضيتهم السياسية، دار أرغون للنشر، (بلغاريا: ٢٠١١).
٣٩. عبدالقادر، شامل، أحمد حسن البكر. السيرة السياسية ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث (١٩١٤- ١٩٨٣)، مكتبة المجلة، (لبنان: ٢٠١٦).
٤٠. عوني، دريه، الأكراد: التاريخ والجغرافية من أتاتورك إلى أوجلان، أبوللو للنشر والتوزيع، (القاهرة: ١٩٩٩).
٤١. عوني، دريه، عرب وأكراد خصام أم ونام، دار الهلال، (مصر: ١٩٩٣).
٤٢. عبدالغفار، نبيل محمود، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة: ١٩٨٢).
٤٣. العزاوي، فاضل صليح، خفايا المؤتمرات الدولية لإسقاط الحكم الوطني القومي في العراق منذ تأسيسه عام ١٩٢١ ولغاية احتلاله عام ٢٠٠٣، دار المعز للنشر والتوزيع، (عمان: ٢٠١٦).
٤٤. عيسى، للتفاصيل حول هذه البنود المعلنة، ينظر: حامد محمود، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي (١٩١٤- ٢٠٠٤)، مكتبة مدبولي، (القاهرة: ٢٠٠٥)، وما بعدها.
٤٥. عباس، فاروق، أزمة نظام الحكم في العراق، دار الحكمة، (لندن: ١٩٩٥).
٤٦. العامري، راهي مزهر، مسعود محمد ودوره السياسي في العراق، دار الحوار، (بغداد: ٢٠٠٨).
٤٧. العاني، نوري عبد الحميد و الحربي، وعلاء جاسم، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ط٢، بيت الحكمة، (بغداد: ٢٠٠٥).
٤٨. عيسى، حامد محمود، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى عام ١٩٩١، مطبعة أطلس، (القاهرة: ١٩٩٢).
٤٩. علي، عثمان، الحركة الكردية المعاصرة. دراسة تاريخية وثائقية، ط٢، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، (الولايات المتحدة الأمريكية: ٢٠٠٨).
٥٠. عبداللطيف، عبد المجيد كامل، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة (١٩٢١- ١٩٣٣م)، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد: ١٩٩١)، وما بعدها.
٥١. غريب، آدموند، الحركة القومية الكردية، دار النهار للنشر والتوزيع، (بيروت: ١٩٧٩).
٥٢. فايد، رجائي، أكراد العراق: الطموح بين الممكن والمستحيل، دار الحرية، (بغداد: ٢٠٠٥).
٥٣. قدورة، عماد يوسف، التأثير الاقليمي والدولي في القضية الكردية في العراق (دراسة حالة ١٩٧٢- ١٩٧٥)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (قطر: ٢٠١٦).

٥٤. لوندريك، ستيفن هيمسلي، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ - ١٩٥٠، تاريخ سياسي واجتماعي واقتصادي، ترجمة: سليم طه التكريتي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ج١، (بغداد: ١٩٨٨).
٥٥. محمد، قيس ناصر، "ملاحم من العلاقات الجزائرية - العراقية (١٩٦٨ - ١٩٧٨)"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد (١٢)، العدد (٤)، ٢٠١٣.
٥٦. محمد، محمد الطاهر، القضية الكردية وحق تقرير المصير: الاستقلال، الحكم الذاتي، الفيدرالية، مكتبة مدبولي، (القاهرة: ٢٠٠٨).
٥٧. محمود، عمار عيسا، القبضة الكردية وإشكالية بناء الدولة، العربي للنشر والتوزيع، (القاهرة: ٢٠١٦).
٥٨. معتوق، ناظم ارشم، انعكاس اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ على الحركة الكردية المسلحة في العراق، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، المجلد (٤٢)، العدد (٢)، ٢٠١٧.
٥٩. المعموري، بتراس، محنة الدستور ... إشكالية التعديل، العربي للنشر والتوزيع، العربي للنشر والتوزيع، (مصر: ٢٠١٥).
٦٠. محوي، شاكر خردو، المسألة الكردية في العراق المعاصر، ترجمة: عبيد حاجي، دار سبيري للطباعة والنشر، (دهوك: ٢٠٠٨).
٦١. مولود، محمد عمر، الفدرالية وامكانية تطبيقها كنظام سياسي: (العراق نموذجاً)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (لبنان: ٢٠٠٩).
٦٢. الموصللي، منذر، القضية الكردية في العراق ((البعث والأكراد))، دار المختار، (دمشق: ٢٠٠٠).
٦٣. مهدي، وضاح، المسألة الكردية في العراق. رحلة الدم والبارود، جيكور للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت: ٢٠١٥).
٦٤. مكدول، ديفيد، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة: راج. ل. محمد، دار الفارابي، (بيروت: ٢٠٠٤).
٦٥. نجاري، علي، القضية الكردية وحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، ج٢، مطبعة خاني، (دهوك: ٢٠٠٩).
٦٦. نورس، علاء موسى كاظم، ثورة ١٤ تموز في تقارير الدبلوماسيين البريطانيين والصحافة الغربية، وزارة الثقافة والاعلام، (بغداد: ١٩٩٠).
٦٧. يزدن، شوكت شيخ، البارزاني من مهاباد ... إلى آراس، دار ناراس للطباعة والنشر، (أربيل: ٢٠٠٣).

رابعاً: الموسوعات

١. العاني، خالد عبد المنعم، موسوعة العراق الحديث، المجلد الثاني، الدار العربية للموسوعات، (بغداد: ١٩٧٧).

خامساً: الدوريات

٢. أحمد، حسين مصطفى، "العامل الكردي في العلاقات العراقية - الايرانية (دراسة تحليلية)"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١١.
٣. أحمد، حسين مصطفى، المسألة الكردية والسياسة الدولية. (دراسة في أسباب ومداخل التأثير)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (٢)، العدد (٢)، ٢٠١١.

٤. اسماعيل، فرست مرعي، "الشيخ أحمد البارزاني في كتابات الدبلوماسيين والمستشرقين" دراسة تحليلية نقدية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، المجلد (٧)، العدد (٤)، ٢٠١٩.
٥. أمين، فخرية علي، "الكرد وحملات الأنفال"، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (١١)، السنة الخامسة، العراق، ٢٠١٣.
٦. الجادري، سلمان مراد، "موقف الحكومة العراقية من القضية الكردية ٨ شباط - ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣، مجلة آداب المستنصرية، العدد (٧٧)، ٢٠١٧.
٧. الركابي، عكاب يوسف، "العراق في العهد الجمهوري الأول (١٩٥٨ - ١٩٦٣). قراءة تاريخية في الصراعات السياسية والاجتماعية"، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد (١٣)، العدد (٣٨)، ٢٠١٧.
٨. الركابي، عكاب يوسف، "العامل الدولي واثره في القضية الكردية في العراق (١٩٥٨ - ١٩٩١)"، مجلة كلية التربية، العدد (٢٧)، جامعة واسط.
٩. سمو، اسماعيل أحمد، القضية الكردية في تركيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى (١٩١٩ - ١٩٢٣)، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، المجلد (١٢)، العدد (٢)، ٢٠٠٥.
١٠. عبدالحسين، رحيم، "الأحزاب السياسية العراقية بين العنف والعمل المشترك (١٩٧٣ - ١٩٧٩) الحزب الشيوعي وحزب البعث أنموذجاً، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد (٢٠)، ٢٠١٥.
١١. عبد اللطيف، إرواء فخر، "الحقوق السياسية لأكراد العراق في الدساتير الوطنية والاتفاقيات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧)، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠.
١٢. العمار، منعم صاحي، "اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ والشركة الاستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة (قراءة في حتميات التلازم والتغير)"، مجلة قضايا سياسية، المجلد (١٧)، العدد (١)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، ٢٠٠٩.
١٣. العيثاوي، فواز معاد محمود، "الدولة العراقية بين التوجه القومي وموالاته بريطانيا (١٩٢١ - ١٩٥٨)"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد (٤)، ٢٠١٠.
١٤. عباس، رحيم عبدالحسين وإبراهيم رسول حسين، "القضية الكردية في العراق (١٩٦٨ - ١٩٧١). (دراسة تاريخية)"، مجلة الباحث، العدد (٣١)، العراق.
١٥. عباس، رحيم عبدالحسين، "الأحزاب السياسية العراقية العنف والعمل المشترك (١٩٦٨ - ١٩٧٢). الحزب الشيوعي وحزب البعث أنموذجاً"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد (١٢)، العدد (٢)، ٢٠١٤.
١٦. اللهبي، عبدالرزاق خليفة رمضان، "المساعدات العسكرية الأمريكية للحركة الكردية في العراق في ضوء الوثائق الأمريكية ما بين عامي ١٩٦٩ - ١٩٧٦م"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد (٨)، العدد (١)، ٢٠٢١.
١٧. الهيتي، غسان متعب عبدالكريم، عمر ياسر عيسى فارس، "موقف الولايات المتحدة من القضية الكردية (١٩٦٨ - ١٩٧٥)"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد (٤)، كانون الأول ٢٠١٢.

سیاستا عراقی ل هه مبهه کیشهیا کوردان ۱۹۶۸- ۱۹۷۹ خواندنه کا میژوویی د بهیومندی و هه لویستاندا

پوخته:

کورتی: هه ز دامه زاندا دهولته را عاقي ل ۲۳ ته باخا ۱۹۲۱ پرسا کوردان پيشقه چوون ب خومفه ديت تاکو بوويه کیشهیا نهره ئیک ل فی وهلاتی، و دهمی رژيما نوی ل عراقی هاتیه دامه زانندن سوزا چاره کره کا عادیلانه بو پرسا کوردان دا، لی هه زوو وهو زی ژ بریار و سوزین خوه لیقه بوو، نهبتنی ئەقه به لکو رژيما نوی پرسا کوردان وهک ئاستهنگ د ریکا بهرنامه و پلانین خومدا دانا.

هه زرا فه کولینی ژ وی بهیدا بوو کو دوو قچوونا فی پرسی د چوارچوو فی عراقیدا بکهت، ب ریکا شروقه کرنا روودتین وی و هوکارین کارتیکر لی دکرن. لهوړا سالا ۱۹۶۸ وهک دهستپیک بو فه کولینی هاته هه لزارتن و وهو سالا ب سهرکهفتنا کودمتایا ۱۷ تیرمه هی یه کو تیدا پارتا به عسا عهرمی یا ئیشترا می دهستلالت ل عراقی و مرکرتی، و سالا ۱۹۷۹ سالا لادانا سهروک نه حمهد هه سمن نه لیه کرو و مرکرتا

سهبارت رینازا فه کولینی: نه فه کولینی دی رینازا شروقه کرن و وهسفرنا روودانان بکارئینیت و تیدا ته رکیز ل سه روودانین میژوویی دهیته کرن. و سهبارت ژیدمران دی پشتبه سستی ل سهر جهندين ژیدمرین وراوجور و نامهیین نه کادیمی و فه کولینین کوفارین نه کادیمی کهت.

پهیشین سه ره کی: کورد، پارت، هه لویست، بهیومندی.

Iraq policy towards the Kurdish issue (1968-1979).

A historical study of relationships and attitudes

Abstract.

Since the beginning of the twentieth century, specifically the formation of the Iraqi state on August 23, 1921, the Kurdish issue began to escalate in its pace and effects, until it became the first problem that was raised on the agenda and records of successive Iraqi governments, as this issue was a flank knife for it, so whenever a new Iraqi regime came Or a new government that announced its internal and external policy, it should have resolved the Kurdish issue in a just way, but it retreated from implementing its decisions and promises to the Kurdish people, and looked at it from the perspective of the factor hindering it, and this is evidence of the distinction of the Kurdish issue and the divergence of its paths if compared to its counterparts in other countries The neighborhood of Iraq, whose lands include part of the struggling Kurdish people.

Hence, the idea of this study came to track and investigate events related to Iraq and the Kurdish movement in the specified period of this study, based on an analysis of these events, their causes and factors affecting them, leading to an analysis of their outcomes, results

and implications for the Kurdish issue and the Iraqi state. Therefore, the year 1968 was chosen as the beginning of the research study, and it is the year in which the July 17 coup occurred, and the success of the Arab Socialist Ba'ath Party in taking power. As for the year 1979, President Ahmed Hassan Al-Bakr stepped down from governing Iraq on the 16th of July, and Saddam Hussein assumed the presidency The Iraqi Republic, after relieving Al-Bakr from all his posts and imposing house arrest on him.

Study objectives: The study aims to discuss several hypotheses trying to find solutions to them, which is to clarify the Kurdish issue during the period of the Arab Socialist Ba'ath Party during the ten years from its assumption of power in 1968 and until the end of the rule of Ahmed Hassan Al-Bakr.

Study questions: The study attempts to answer the possibility of adopting the results of the results by relying on various sources in this topic.

Study methodology: The study is based on the descriptive and analytical approach of the subject of the study, in which the focus is on historical information and its analysis according to scientific data aimed at clarifying the importance of information that can be relied upon in the study of this topic.

Study sources: The study relied on a group of various sources, including books, research, academic and scientific journals, letters and dissertations related to the topic.

Keywords: *the Kurds, the party, positions, relationships.*